إسهامات المؤسسات المالية الدولية في التنمية: البنك الدولي نموذجا

The Role of International Financial Institutions in Development:

The World Bank as a Model

Abdelali boukaid عبدالعالي بوكيد

دكتور في القانون العام والعلوم السياسية

جامعة الحسن الثاني، المغرب

Abdoboukaid@gmail.com

الملخص:

واجه الاقتصاد الدولي خلال ثلاثينيات القرن العشرين أزمات خطيرة، تسببت في انهيار النظام النقدي القائم، مما تطلب البحث عن صيغة جديدة لمواجهة الاختلالات المالية والتنموية العالمية، وهو ما تحقق في مؤتمر بروتون وودز سنة 1944 بإنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ويعتبر هذا الأخير هيئة مركزية في إدارة النظام المالي العالمي وتوجيه سياسات التنمية، حيث يستهدف تمويل الاستثمارات، والحد من الفقر، وتعزيز التنمية طويلة الأمد.

وقد تطور مجال اهتمام البنك الدولي من إعادة إعمار الدول المتضررة من الحرب العالمية الثانية إلى تمويل تنمية الدول الفقيرة، مع اعتماد مقاربات متنوعة للتنمية، بدءا من التركيز على النمو الاقتصادي، مرورا بالبعد الاجتماعي والرأسمال البشري، وصولا إلى برامج التقويم الهيكلي المتصلة بالإصلاحات النيو ليبرالية، وعند نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، وسع البنك من رؤيته لتحتوي مفاهيم الحكامة، ودور القطاع الخاص والمجتمع المدني، والتنمية المستدامة، استجابة للإكراهات البيئية والمناخية الدولية.

ويتضح من خلال هذا التوجه أن البنك الدولي تمكن من مواكبة التحولات التي عرفها مفهوم التنمية، مما زكز مكانته كأهم مؤسسة دولية متخصصة في قضايا التنمية.

كلمات مفتاحية: اقتصاد– البنك الدولي– التقويم الهيكلي – الحكامة– التنمية المستدامة.

Abstract :

The global economy experienced severe crises during the 1930s of the twentieth century, which led to the collapse of the existing monetary system. This, in turn, prompted the search for a new framework to address international financial and development imbalances. such a framework was achieved at the Bretton woods conference in 1944 with the establishment of the international monetary Fund and the world bank. The latter is considered a central institution

in managing the global financial System and in guiding development policies, as it aims to finance investments, reduce poverty, and promote long-term development.

Over time, the focus of the World Bank evolved from the reconstruction of countries affected by the Second World War to financing development in developing counties, adopting diverse approaches to development. These approaches moved from an initial emphasis on economic growth to incorporating the social dimension, human capital development, and later structural adjustment programs associated with neoliberal reforms. By the end of the twentieth century and the beginning of the twenty-first century, the Bank adopted a renewed vision that embraced concepts of good governance, the role of the private sector and civil society, sustainable development, and responsiveness to environmental and climate challenges.

Thus, through the evolution of its approaches, the World Bank has been able to adapt to the transformations that reshaped the concept of development, thereby reinforcing its position as a leading international institution specialized in development issues.

Keywords: Economy- world Bank- structural Adjustment-Governance-Sustainable Development.

مقدمة:

عرف الاقتصاد الدولي خلال ثلاثينيات القرن العشرين اختلالات كبيرة، تجسدت أساسا في التقلبات الحادة التي شهدتها أسعار الصرف، بسبب سياسات التخفيض التنافسي لقيم العملات التي اعتمدتها الدول الصناعية الكبرى آنذاك، بالإضافة إلى فرض قيود جمركية متشددة على التجارة الخارجية، حيث أسهمت هذه المعطيات في تعميق الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929، المعروفة بالكساد العظيم، والتي تسببت في انهيار نظام قاعدة الذهب، وتحول جل الدول إلى تبني نظام الصرف الورقي، وأمام هذه الظروف السلبية، ظهرت الحاجة إلى تأسيس نظام عالمي جديد يعالج الاختلالات النقدية والمالية، ويساير متطلبات التنمية في ظل اقتصاد عالمي متدهور، وهو ما تجسد في مؤتمر بروتون وودز سنة 1944، الذي أدى إلى إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

تركز هذه الدراسة على البنك الدولي، باعتباره مؤسسة مركزية ذات تأثير على الاقتصاد العالمي بصفة عامة، وعلى برامج التنمية بصفة خاصة. حيث دفع هذا الدور نحو بلورة تصور متكامل لدى البنك بخصوص مفهوم التنمية وأليات تحقيقها، وعليه أصبح يشكل مؤسسة اقتصادية دولية تهتم بإدارة النظام المالي الدولي، وتنفيذ السياسات الاقتصادية الداعمة للتنمية في الدول الأعضاء. عبر تمويل الاستثمارات، وتوجيه برامج التنمية، وأجرأت سياسات التقويم الهيكلي. ويقوم رأسمال البنك الدولي على اشتراكات الدول الأعضاء، بناء على اتفاقية التأسيس التي تشترط عضوية الدولة في صندوق النقد الدولي كشرط ضروري للانضمام إلى البنك الدولي، مع تحديد حصة كل دولة في رأسماله تبعا لحصتها في الصندوق. هذا وقد اتخذ البنك من واشنطن مقرا له، وبدأ مزاولة نشاطه رسميا في يناير 1946.

يرمي البنك الدولي إلى دعم التنمية طويلة الأمد والحد من الفقر، عبر تقديم الدعمين المالي والفني للدول الأعضاء، لإصلاح مجالات محددة أو تمويل مشاريع تنموية مختلفة، تشمل البنية التحتية، والتعليم، والصحة، وتوفير الخدمات الضرورية، وحماية البيئة. وتمتاز مساعداته بكونها طويلة الأجل، وتمول أساسا من مساهمات الدول الأعضاء عبر إصدار سندات، ويضم البنك طاقما واسعا من الخبراء والمتخصصين في قطاعات متعددة. ويبرز الهدف الاستراتيجي للمؤسسة في الحد من الفقر المدقع بحلول عام 2030، وتوفير الرخاء المشترك لفائدة أفقر 40% من سكان العالم.

ومنذ تأسيسه، مارس البنك الدولي تأثيرا كبيرا على كل الدول المتقدمة والنامية، غير أن علاقة الدول النامية به كان أوثق، نظرا لتعرضها لازمات اقتصادية وهيكلية حادة أضعفت استقرارها الاقتصادي وعرقلت مساراتها التنموية، الشيء الذي جعل لجوئها لخدمات البنك الدولي لا غنى عنه لإصلاح الاختلالات البنيوية. وعليه تتم غالبا السياسات والبرامج التنموية بالتعاون مع البنك الدولي، وبإشراف مشترك مع صندوق النقد الدولي. حيث يقدم التمويل والدعم الفني مقابل تطبيق مجموعة من الإصلاحات المبنية على الفلسفة النيو ليبرالية، القائمة على تحرير الأسواق، وتقليص دور الدولة، وتشجيع القطاع الخاص.

هذا، وقد عرف دور البنك الدولي تحولات بنيوية منذ نشأته، إذ تركز اهتمامه في البداية على إعادة إعمار الدول المتضررة من الحرب العالمية الثانية، قبل أن يوسع من أنشطته لتضم تمويل تنمية الدول الفقيرة، ليصبح بذلك أول مؤسسة دولية متخصصة في تمويل التنمية. ومع تطور مفهوم التنمية، انتقل البنك من التركيز على النمو الاقتصادي وتمويل مشاريع البنية التحتية،

إلى اعتماد مقاربة شاملة تجمع بين النمو والتوزيع، خصوصا إبان فترة رئاسة روبرت ماكنمارا، حيث أدخلت قضايا التعليم والصحة والتنمية الريفية ضمن أولويات البنك، مع التركيز على دور الرأسمال البشري.

لكن، ومع أزمة المديونية في ثمانينيات القرن الماضي، تبنى البنك الدولي سياسات جديدة، برزت في الإقراض المرتبط ببرامج التقويم الهيكلي، التي اشترطت إدخال إصلاحات جوهرية في السياسات الاقتصادية والمؤسساتية للدول المدينة، والانفتاح على اقتصاد السوق، وتحرير التجارة، وتعزيز الحكامة. ومع نهاية القرن العشرين، وسع البنك سياسته التنموية لتشمل أدورا فاعلة للقطاع الخاص والمجتمع المدني، مع التأكيد على محدودية دور الدولة كفاعل وحيد في بلوغ التنمية.

وفي ظل الإكراهات العالمية الجديدة، خاصة التغيرات المناخية والإشكالات البيئية، اعتمد البنك الدولي مفهوم التنمية المستدامة، الذي يوازن بين إشباع الحاجات التنموية الراهنة والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة. كما ساهم في دعم أهداف التنمية المستدامة، بما يتوافق مع غايته الرئيسة المتمثلة في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك بشكل دائم. ويظهر هذا المسار مكانة البنك الدولي على التكيف مع التحولات الاقتصادية والتنموية. مما يضعنا أمام **إشكالية** محورية تتمثل في تحديد **مدى فعالية سياسات البنك الدولي وبرامجه في الاستجابة للتحولات المتسارعة لمفهوم التنمية ومتطلباته.**

وتتجلى أهمية هذا البحث في تقديمه لدراسة تحليلية موضوعية ترمي إلى إبراز مفهوم التنمية كما تتبناه هيئة دولية كبرى تتمثل في البنك الدولي، الذي يقوم بدور طلائعي في توجيه السياسات المالية على المستوى الدولي، رغم التطورات الاقتصادية والتنموية العميقة التي مر منها الاقتصاد الدولي منذ بدايته، كما يهدف البحث الى تحليل مدى قدرة البنك الدولي على وضع نماذج تنموية تمكن الدول النامية من الاندماج في الاقتصاد العالمي والاستفادة من الفرص التي يوفرها. ويرمي كذلك إلى تسليط الضوء على المكانة الرائدة التي حققها البنك في إرساء الأسس النظرية والعلمية للتنمية المستدامة باعتباره إطارا جديدا متعدد الأفاق والتوجهات، يكفل حقوق الأجيال القادمة دون التفريط في حقوق الأجيال الحالية في النمو والتقدم والتنمية. وبناء على ذلك، تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال معالجتها ضمن محورين أساسيين.

أولا: الهيكل التنظيمي للبنك الدولي ودور سياساته في دعم التنمية

ثانيا: مواكبة البنك الدولي للتحول في مفهوم التنمية

المبحث الأول: الهيكل التنظيمي للبنك الدولي ودور سياساته في دعم التنمية

يتألف البنك الدولي من عدة أجهزة ا تسهر على تسييره بما يناسب دوره الدولي الهام في تحقيق التنمية، حيث منحه تطوره المؤسساتي سلطة قوية للتكيف مع التحولات التي شهدها النظام الاقتصادي الدولي، وجعله يتجاوز الأهداف التي انشأ من أجلها والمتمثلة في إعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث اضحى من اهم صناع القرار الاقتصادي الدولي(المطلب الأول)، كما تبقى البرامج التي يعتمدها البنك الدولي حقلا مثيرا يمكن من خلاله الوقوف على مدى تأثير الفكر الرأسمالي الليبرالي على توجه هذه المؤسسة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي للبنك الدولي وعلاقته بالتنمية

تقتضي دراسة البنك الدولي الوقوف عند بنيته المؤسساتية التي عرفت تطورا ملحوظا، مم أتاح لها استيعاب أهدافه الجديدة المتمثلة في القضاء على الفقر وتعزيز الرخاء المشترك. وفي هذا الصدد، سنركز على كل من المؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية، باعتبارهما تجسيدا عمليا لتوجهات البنك نحو دعم التنمية (الفقرة الأولى). إضافة إلى أن إدراك البنك الدولي لأهمية باقي الفاعلين الدوليين ومدى تأثيرهم على قطاع التنمية عالميا كان وراء اقامته شراكات استراتيجية مع مؤسسات ومنظمات دولية كبرى، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة، الأمر الذي ساعده على نشر تصوراته وبرامجه التنموية عبر معظم دول المعمور (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: التركيبة المؤسساتية للبنك الدولي

تعتبر مجموعة البنك الدولي مؤسسة دولية عملاقة تعنى بتحقيق التنمية على الصعيد الدولي، وقد شهدت تطورا ملحوظا في هيكلها التنظيمي بما ساعدها على مواكبة التحولات التي طرأت على الاقتصاد والمالية عالميا، ونتيجة لذلك، ازداد نطاق اهتمامها ليشمل التنمية باعتبارها مفهوما شاملا ومرتبطا مع مختلف القطاعات الحيوية للاقتصاد الدولي وكذا الاقتصادات الوطنية، ويعني مصطلح " البنك الدولي" كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، في حين تحتوي " مجموعة البنك الدولي" خمس مؤسسات وهي:[1]

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD.
- المؤسسة الدولية للتنمية IDA.
- مؤسسة التمويل الدولية IFC.
- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ICSID.
- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار MIGA.

سنعتمد في هذا السياق على مؤسستين فقط نظرا لارتباطهما المباشر بالتنمية. حيث يعتبر انشاء مؤسسة متخصصة في التنمية تابعة لمجموعة البنك الدولي دليلا واضحا على التحول الذي حصل على مستوى أهداف البنك، سواء على مستوى الأهداف الحالية أو المستقبلية للبنك (أولا)، ناهيك عن مؤسسة التمويل الدولية كجهة متخصصة في تشجيع التنمية عن طريق تمويل مؤسسات القطاع الخاص بالدول النامية (ثانيا)، مما يبين بوضوح تطور البنك الدولي من أجل تحقيق مساعيه التنموية، وتعكس دوره الكبير في مواجهة الفقر وتوفير رؤية شاملة وواضحة للتنمية لجميع دول العالم.

أولا: المؤسسة الدولية للتنمية IDA

[1] – البنك الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المؤسسة الدولية للتنمية، مجموعة البنك الدولي، التقرير السنوي لعام2018، واشنطن، 2018، ص 6، متوفر على الرابط: www.worldbank.org/annualreport
تاريخ الزيارة:2025/12/15 على الساعة 22:00 .

تعد المؤسسة الدولية للتنمية الذراع التمويلي لمجموعة البنك الدولي الموجه لدعم البلدان منخفضة الدخل على الصعيد الدولي، وتنشط المؤسسة، من خلال ما توفره من منح وقروض بشروط ميسرة على تمكين هذه الدول من الاستثمار في مستقبلها، وتجويد مستويات العيش، وتعزيز الاستقرار وبناء مجتمعات أكثر أمن وازدهارا. وقد تأسست هذه المؤسسة سنة 1960 لإكمال عمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير ذات الاختصاص الأول في تقديم القروض، بناء على توصية أحد أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي (المستر مونيفوني) سنة 1958 وذلك بغية اقراض الدول النامية بأدنى فائدة، وعليه شرعت المؤسسة أعمالها بأعلى نسبة فائدة تطلبها لا تزيد عن 1% وتتكون ثرواتها من الاشتراكات، التعويضات العامة المتحصل عليها من الدول الصناعية الأعضاء بالإضافة الى المساهمات ومن تحويلات الأرباح الصافية للمؤسسة، وهي ترتبط ارتباطا وثيقا ويوجد مقرها بواشنطن [1]. وفي ذات السياق، أصبحت تشكل أهم مصادر المساعدات الإنمائية الموجهة الى نحو 75 بلدا منخفض الدخل، كما أضحت تمثل أكبر مصدر منفرد لأموال المانحين المخصصة لتمويل الخدمات الاجتماعية الرئيسية في هذه البلدان، وقد تمت الموافقة على تقديم أول قروض المؤسسة سنة 1961، استفادت منها كل من الشيلي، وهندوراس، والهند، والسودان[2]

وحري بالذكر، ان البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية يشتركان في نفس الجهاز الإداري والمقر الرئيسي، حيث تتم اجرأت المشاريع بناء على مواصفات موحدة ومتسقة، وتعد المؤسسة الدولية للتنمية واحدة من أكبر المانحين للمساعدات للبلدان الأكثر فقرا، حيث تظم 79 دولة، منه 39 دولة من افريقيا، كما أنها تعتبر المصدر الرئيسي للتمويل المقدم من الجهات المانحة لدعم الخدمات الاجتماعية الأساسية في هذه البلدان، مما جعلها تضطلع بدور فعال في مجال التنمية كمؤسسة رئيسية تابعة للبنك الدولي، مما يعكس التحول في توجه البنك من إعادة اعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية إلى تبني سياسة تنموية كهدف أسمى للقضاء على الفقر.

وفي نفس الصدد، تقدم المؤسسة الدولية للتنمية قروضا بشروط بسيطة، مما يعني أن سعر الفائدة يكون منخفضا جدا أو منعدما، مع فترات تسديد طويلة تمتد من 35 إلى 40 سنة، كما انها تقدم منحا للدول التي تعيش مخاطر متزايدة بسبب ارتفاع تكاليف الديون، مما يبرز اهتمامها الكبير بدعم القطاعات التي تعرقل التنمية في العديد من الدول النامية عبر العالم، وتعتمد المؤسسة في مواردها على مساهمات الدول الأعضاء التي تجدد كل ثلاث سنوات، وقد بلغ آخر تجديد تمويلي لها 93 مليار دولارا للفترة ما بين 2022-2025 [3]، وبالإضافة الى التمويل، تعمل المؤسسة على تخفيف أعباء الديون عن الدول الفقيرة، حيث

[1] - See: Independent Evaluation Group (2011). World Bank Progress in Harmonization and Alignment in Low- Income Countries (PDF) (Report). World Bank Group. Archived from the original (PDF) on 9 June 2013. Retrieved 14 July 2012.

[2] – وسام نعمت إبراهيم السعدي، " مؤسسة التنمية الدولية"، البنك الدولي التأطيري البنيوي والتطور قي الوظائف والمهام، دراسة قانونية دولية في ظل أحكام التنظيم الدولي المعاصر، سلسلة منشورات، مركز البحوث القانونية، ك 13، 2022، ص 3.

[3] – الموقع الرسمي للمؤسسة الدولية للتنمية، مجموعة البنك الدولي، انظر:.https://ida.albankaldawli.org/ar/about
تاريخ الزيارة2026/01/12 على الساعة 23:00.

بلغت تحملاتها في السنة المالية 2024 حوالي 31.2 مليار دولار، مما ساهم في خروج 35 دولة مستفيدة سابقا، ليصبح بعضها من بين الدول المانحة كالصين ، والشيلي، والهند، وكوريا الجنوبية ،وتركيا[1].

وتعتمد المؤسسة في تقييم أدائها على نظام متكامل يقوم على تحديد مؤشرات النتائج والاثر لكل مشروع منذ مرحلة الموافقة، بم يسمح بقياس تأثير التدخلات على المستفيدين النهائيين في قطاعات متعددة، تضم التمويل، والزراعة، والصحة، والتعليم، والبنية التحتية، والتحول الرقمي، والعمل المناخي.

وخلال السنة المالية 2025، أظهرت محفظة المؤسسة الجارية نتائج ملموسة، حيث قامت بتوفير خدمات الصحة والتغذية والسكان ل 68.3 مليون شخص، كما أسهمت في تحسين ظروف التعليم لما يقارب 1.6 مليون طالب، وضمنت وصول 51.7 مليون شخص الى البنية التحتية والخدمات المستدامة للنقل، كما زودت 89.4 مليون شخص بالكهرباء، و4 ملايين شخص بالماء الصالح للشرب والصرف الصحي، بالإضافة الى تمكين 147.7 مليون شخص من خدمات الانترنيت[2].

كما تمثل استراتيجية المؤسسة الدولية للتنمية حتى سنة 2030 والتي شرع في تطبيقها ابتداء من السنة المالية 2025، تحولا هاما وطموحا في قدرتها على تعبئة رأس المال الخاص لبلوغ الهدف الإنمائي المنشود، ويعتد هـ\ا التوجه على خبرة تراكمية ممتدة لعقود في ربط المستثمرين العالميين بفرص استثمار في الأسواق الصاعدة، بما يدعم دور المؤسسة كقناة فاعلة لتوجيه رؤوس الأموال الدولية والمحلية نحو القطاع الخاص في الدول النامية على نطاق غير معهود. مع التركيز على القطاعات عالية الأثر مثل البنية التحتية والطاقة والصناعة الإنتاجية، بما يساهم في تحقيق اقلا ع اقتصادي شامل، وتوفير العديد من فرص الشغل [3].

وعليه، فتفصيل المجالات السالفة الذكر يتطلب التأكيد على كون الموارد الممنوحة من قبل المؤسسة تساهم في تحسين معيشة 1،3 مليار شخص يستقرون في البلدان المؤهلة للاقتراض منها، حيث تعمل المؤسسة على تحقيق مرامي التنمية المستدامة من خلال دعم التمويل الضروري لبلوغ هذه الأهداف باعتبارها أكبر مصدر للتمويل الميسر في العالم[4]. وذلك على الشكل التالي:

- دعم الدول من أجل التصدي لتحدي تغير المناخ لما يشكله من خطر على الحاضر والمستقبل.
- اقتراح حلول تسعف بطرق إيجابية إلى إعادة صياغة مفهوم التنمية بما يتناسب مع أهداف ومرامي التنمية المستدامة.
- تحقيق نمو طويل الأمد وتعزيز الإمكانيات في الدول الفقيرة والنامية لضمان ديمومة النتائج.
- توفير الحياة الكريمة لمئات الملايين من المعوزين وتأهيل نوعية معيشتهم.
- جعل العالم فضاء أفضل للفتيات والنساء وذلك بالقضاء على التمييز بين الجنسين، وإلحاق الفتيات بالمدارس، ودعم النساء في الحصول على التمويل اللازم لبدء المشاريع، وبالتالي العمل على تجويد الافاق المستقبلية للأسرة وكذا المجتمع المحلي.

---

[1]- نفس المرجع.

[2]-التقرير السنوي لمجموعة البنك الدولي 2025، خلق الوظائف وتنمية الاقتصادات ، ص 108.

[3]- التقرير السنوي لمجموعة البنك الدولي 2025، مرجع سابق، ص 107.

[4]- الموقع الرسمي للمؤسسة الدولية للتنمية، مرجع سبق ذكره.

- العمل الكلي مع مجموعة البنك الدولي لتحقيق التنمية، والمساعدة في تهييئ بنيات تسمع بانتعاش التغيير وتمكن القطاع الخاص من انجاز استثماراته.

ثانيا: مؤسسة التمويل الدولية IFC

يعتبر البنك الدولي من أبرز المؤسسات التنفيذية داخل منظومة النظام الليبرالي، فهو يضطلع بدور محوري في اجرأت أهدافه ومبادئه بما يضمن استمراريته وتوسعه وتأكيد هيمنته على الاقتصاد الدولي، وما ينتج عن ذلك من تأثير مباشر في اقتصادات الدول. ويظهر أن هذا النظام أعطى مكانة هامة للقطاع الخاص، على اعتباره دعامة ضرورية في تنفيذ السياسات الاقتصادية المبنية على الانفتاح على اقتصاد السوق وتقليص تدخل الدولة في جميع القطاعات الاقتصادية. ووعيا من البنك الدولي بأهمية هذا المجال ودوره الهام في تحقيق التنمية، بادر الى انشاء مؤسسة التمويل الدولية (International Finance Corporation) سنة 1956، وادراجها ضمن بنياته كأكبر مؤسسة إنمائية على الصعيد الدولي تهتم بدعم وتنمية القطاع الخاص في الدول النامية. وتعتمد المؤسسة في عملها على تناسق منتجاتها وخدماتها مع باقي مكونات البنك الدولي، بغية تقديم حلول تنموية تتناسب مع احتياجات شركائها. كما توظف مواردها المالية، وخبراتها الفنية، وتجاربها الدولية، وترتكز القيمة المضافة التي تقدمها مؤسسة التمويل الدولية على ثلاث ركائز رئيسية. أولا، توفر حلولا مالية متكاملة تغطي مختلف مراحل دورة الاستثمار، بدءا من الاستثمارات في رأس المال للمشروعات الناشئة، وصولا الى الهياكل التمويلية المعقدة لمشروعات البنية التحتية. ومن خلال أنشطتها في أكثر من مائة دولة، تمزج المؤسسة بين الخبرة العالمية والمعرفة المحلية في كل عملية. ثنيا، تضطلع بدور حلقة وصل بين أسواق رأس المال الدولية والفرص الاستثمارية في الاقتصادات الصاعدة، بما يسعف في الحد من المخاطر المحتملة، مستفيدة من مركزها المالي القوي الى جانب تجربتها الاستثمارية الممتدة لعقود. ثالثا، تضع المؤسسة معايير عالمية متقدمة في مجالات البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة، بما يضمن مساهمة نمو القطاع الخاص في تحقيق قيمة اقتصادية مستدامة وتحسين مستويات العيش[1].

وفي نفس السياق، شهدت مؤسسة التمويل الدولية منذ نشأتها مجموعة من التحولات والتغيرات التي رافقت التطورات التي عرها النظام الاقتصادي العالمي، إلى جانب تطور مفهوم التنمية نفسه، فقد عرف عام 1971 مرحلة مفصلية في مسار توسع أعمال المؤسسة، إذ وسعت لأول مرة مجال تدخلها ليشمل دعم البنوك المحلية ومؤسسات الوساطة المالية، ناهيك عن تقديم الخدمات الاستشارية، و منذ سنة 1980 أكدت المؤسسة على محورية الابتكار في تدخلاتها ، حيث أنشأت، على سبيل المثال، مفهوما جديدا في حقل الأسواق المالية تجلى في ما يعرف بالأوساق الناشئة (Emerging Markets). كما ساهت عام 1988 في دعم عدد من التكتلات الاقتصادية المكسيكية على تقليص مديونيتها خلال أزمة الديون التي عصفت بدول أمريكا اللاتينية، وهو ما ساعدها على الحصول عام 1989 على أول تصنيف انتمائي من الدرجة الممتازة (AAA)[2].

[1]- التقرير السنوي لمجموعة البنك الدولي2025، خلق الوظائف وتنمية الاقتصادات، ص 106.

[2]- التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية، مرجع سابق، ص7.

وابتداء من عام 1992، برز تأثير المؤسسة بشكل ملحوظ على النظام الاقتصادي العالمي، حيث واصلت نهجها المبني على الابتكار عبر طرح مفهوم جديد هو الأسواق الوليدة (Frontier Markets). كما اضطلعت بدور ريادي في قيادة أحد أوائل برامج الخوصصة في روسيا، وفي عام 1996 أشرفت على أضخم عملية خوصصة في إفريقيا، تجلت في بيع حصة الحكومة الكينية في شركة الخطوط الجوية الوطنية بقيمة 70 مليون دولار، وفي سنة 2004، أطلقت أول مبادرة واسعة النطاق لتمتين المساواة بين الجنسين، بغية تشجيع المشاريع على دعم مؤسسات الأعمال المحلية المملوكة للنساء.

هذا، وقد ازدادت أهمية مؤسسة التمويل الدولية سنة 2025، في ظل ما تواجهه الدول النامية من تحديات متزايدة، كالنمو الديموغرافي المتسارع مع دخول نحو 1.2 مليار شاب الى سوق العمل خلال العقد القادم، وضيق الحيز المالي العام، إضافة الى مشكل تمويلات سنوية تقدر بحوالي 2.5 تريليون دولار لتلبية الاحتياجات الأساسية في قطاعي البنية التحتية والتنمية. وتسهم القطاعات الخاصة في توفير تسع وظائف من كل عشر وظيفة على المستوى الدولي، مما يجعل من مواجهة هذه التحديات أمرا بالغ الأهمية. وفي هذا الصدد، تعمل المؤسسة على تحويل التحديات الى فرص عبر خلق أسواق جديدة في الدول التي لا توجد بها، وعلى اثبات جدية الاستثمار في البيئات التي ينظر اليها على انها عالية المخاطر، وكذا على استقطاب رؤوس الأموال بالحجم اللازم لإحداث أثر تحويلي ونوعي. وعليه أنجزت مؤسسة التمويل الدولية مجموعة من الأنشطة بملايين الدولارات خلال الفترة ما بين 2021 و2025 كما هي مبينة في الجدول أدناه:

	2021	2022	2023	2024	2025
ارتباطات عمليات الاستثمار	31.803	33.592	43.729	56.087	71.698
استثمارات طويلة الاجل	23.305	23.166	31.705	43.962	56.284
استثمارات قصيرة الاجل	8.498	10.426	12.023	12.125	15.414
مدفوعات الاستثمار	12.747	15.787	21.123	20.869	27.517
مجموع الاستثمارات المحفظة	79.750	78.998	85.381	97.427	-111.379
نفقات الخدمات الاستشارية	244.0	250.6	160.2	270.3	-290.0

يوضح الجدول 1: اهم أنشطة عمليات مؤسسة التمويل الدولية خلال الفترة الممتدة ما بين 2021و2025[1].

من خلال ما سبق، يتضح أن مؤسسة التمويل الدولية، الى جانب المؤسسة الدولية للتنمية، قد نجحتا في التكيف مع التغيرات التي شهدها النظام الاقتصادي الدولي، وما رافقها من تطور في مفهوم التنمية، بما ينسجم مع الأدوار الهامة التي تضطلعان بها كأحد أبرز البنيات التنظيمية لمجموعة البنك الدولي، ويأخذنا ذلك إلى حقيقة مفادها أن تربع البنك الدولي على مشهد العمل

[1]- التقرير السنوي لمجموعة البنك الدولي 2025، مرجع سابق، ص 111.

التنموي العالمي لم يكن وليد الصدفة، وإنما ثمرة مسار طويل من التطور المؤسسي العميق الذي اظهرت التغيرات المركزية أهدافه ومرتكزاته.

الفقرة الثانية: ارتقاء مستوى شراكات البنك الدولي

بالرجوع الى التقرير السنوي للبنك الدولي، نقف على اهم الشراكات التي يعقدها البنك مع مجموعة من الجهات بغية تطوير برامجه وسياساته لتضم مختلف القطاعات المعنية بالتنمية، وقد ركز التقرير على انفتاح البنك اعلى فاعلين جدد لم يحظوا بالاهتمام الكافي سابقا، غير أنه قبل التحدث عن هذه الشراكات المستحدثة، يجدر التوقف عند علاقة البنك الدولي بمنظمة الأمم المتحدة، نظرا لمعرفته بالدور المركزي الذي تضطلع به هذه المنظمة على الصعيد الدولي. وفي ذات السياق، تم إبرام اتفاقية ربط بين الطرفين[1] تسعى الى تنسيق الجهود وخدمة الأمن والسلم العالميين في جميع القطاعات. وعليه، أكدت هذه الاتفاقية على استقلالية البنك الدولي[2] مع الاقتصار على التزامه بالنظر في توصيات الجمعية العامة ذات الطابع الفني والمتعلقة ببرامج التخطيط[3]، علما أن المادة السادسة من اتفاقية الربط[4] نصت على أن يولي البنك اهتمامه لما يصدر عن مجلس الأمن وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، مع التزامه بتزويده بجميع المعلومات التي يطلبها منه، دون أن ينتج عن ذلك خضوع البنك للقرارات الملزمة الصادرة عن المجلس بموجب ميثاق الأمم المتحدة[5].

كما يرتبط البنك الدولي في إطار شراكة تكامل مع صندوق النقد الدولي، حيث تشكل العضوية في صندوق النقد شرطا ضروريا للانضمام إلى البنك الدولي، رغم اختصاصاتهما المختلفة، حيث انصب عمل البنك الدولي في بداياته على تمويل جهود الإعمار في الدول الأوروبية التي تضررت من الحرب العالمية الثانية، ثم توسع ليشمل تمويل مشاريع الإنشاء والبنية التحتية داخل الدول النامية، بينما تحددت مهام صندوق النقد الدولي في تقديم ديون قصيرة الأمد لدعم موازنات الدول بالإضافة الى الاشراف على النظام النقدي الدولي. وقد استمر هذا الاختلاف في المهام خلال العقود الثلاثة الأولى من تاريخ انشاء المؤسستين، لكن مع سبعينيات القرن المنصرم بدأت الحدود الفاصلة بين تخصصاتهما تتلاشى، مما ترتب عنه بروز خلافات ناتجة عن تداخل الأنشطة، وأمام هذا الموقف، كان ضروريا إيجاد إطار ينظم العلاقة بين الطرفين، ليتم ابرام اتفاقية[6] حددت اليات التعاون وتوزيع الأدوار وتوحيد المساعي، ليأخذ التعاون بينهما منذ ذلك الحين طابعا منتظما، عبر تقديم العون اللازم للدول الأعضاء والعمل المشترك في إعداد المبادرات بما يمنح فعالية لتنسيقهما في ميادين المسؤولية المشتركة[7].

---

[1] -Specialized Agency relationship agreement IBRD and UN , Available at : https://bit.ly/2BybQw

[2] - Article IV of the agreement.

[3] - Article III of the agreement.

[4] - Article VI of the agreement.

[5] ميثاق الأمم المتحدة، المادتين 41 و42، انظر الرابط: https://bit.ly/2pd3tOD .

[6] - The IMF-World Bank Concordat (SM/89/54, REV.1) March 31, 1989, Available at https://bit.ly/2XQQ4it

[7] تكمن الأهداف المشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في :

وفي نفس الصدد، ربط البنك الدولي شراكات متقدمة مع مجموعة من بنوك التنمية الإقليمية متعددة الأطراف، كالبنك الافريقي للتنمية، والبنك الاسيوي للتنمية، والبنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية، ومجموعة بنك التنمية للدول الأمريكية. كما يرتبط البنك الدولي بعلاقات تعاون مع مؤسسات مالية ذات عضوية ونطاق أنشطة محدودتين، مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وكذا البنك الإسلامي للتنمية، بالإضافة الى البنك الأوروبي للاستثمار[1]. واستنادا إلى الشركاء الذين شملهم التقرير السنوي لعام 2025، يتضح أن البنك يتبنى نهجا تطويريا في مجال الشراكات، لينفتح على فاعلين مؤثرين جدد من غير الدول والمنظمات الدولية، وهم كالتالي[2]:

- ❖ المؤسسات الخيرية: عززت المجموعة تعاونها مع المؤسسات الخيرية خلال السنة المالية 2025 عبر إبرام شراكات استراتيجية عالية الأثر، رامت تعبئة الموارد المالية وتبادل المعرفة لدعم أولويات تنموية مركزية، خصوصا توسيع نطاق إتاحة الطاقة في افريقيا جنوب الصحراء وتحقيق التغطية الشاملة[3].
- ❖ المجتمع المدني: شكل منتدى سياسات المجتمع المدني آلية مؤسسية رئيسية للحوار مع أصحاب المصلحة، إذ أسهم تنظيم المنتدى في تنزانيا في ترسيخ الفهم المتبادل وبناء روابط محلية وإقليمية أكثر متانة، حيث توجت هذه المجهودات بمساهمات موظفي مجموعة البنك الدولي في مساندة المبادرات المجتمعية، ما أسفر عن تعبئة موارد مالية جد هامة لفائدة العمل الخيري والاستجابة المستعجلة للكوارث[4].

- التنسيق على اعلى مستوى: يسطر مجلسا المحافظين طريقة معالجة القضايا الاقتصادية والمالية الدولية، كما يحددان الأولويات للمؤسستين.
- مشاورات الإدارة العليا: ينظم مدير عام الصندوق ورئيس البنك الدولي اجتماعات دورية للتشاور بخصوص اهم القضايا، ويصدران بينات مشتركة.
- تخفيف أعباء الديون: يتآزر البنك الدولي والصندوق معا أيضا من اجل تخفيف أعباء الديون الخارجية التي تتحملها جل الدول الفقيرة المثقلة بالديون، وذلك من خلال المبادرات المشتركة.
- مواجهة الفقر: تخفيف ديون الدول المؤهلة للاستفادة من القرض الميسر الذي يمنحه البنك والصندوق الدوليين.
- تقييم الاستقرار المالي: يعمل البنك الدولي وصندوق النقد معا أيضا من أجل تمتيع القطاعات المالية في البلدان الأعضاء بدرجة من القوة في مواجهة الازمات.
- التعاون بين الخبراء: يحرص خبراء المؤسستين على تكثيف التعاون في القطاعات المشتركة المرتبطة بالمساعدات وقضايا السياسات الاقتصادية عبر خطة عمل مشتركة بين اداريتي المؤسستين حول التعاون فيما بينهما لتجويد السبل المستخدمة في عمل المؤسستين معا.
- تهيئة السبيل لإنجاز برنامج أعمال التنمية لعام 2030: يتآزر البنك والصندوق الدوليين منذ عام 2004 في نشر تقرير الرصد العالمي الذي يقدم تقييما للتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويشارك كل من الصندوق والبنك بفاعلية في الجهود العالمية لتطبيق جدول أعمال التنمية لعام 2030.

الرجوع الى الرابط التالي: https://bit.ly/2L4F5le تمت الزيارة في 2025/12/15 على الساعة 10.50

[1]- الموقع الرسمي للبنك الدولي، الرجوع الى الرابط التالي:https://bit.ly/2XATQgk تمت الزيارة يوم 2025/12/119 على الساعة 07:25.

[2]- البنك الدولي: التقرير السنوي لعام 2025، مرجع سابق، 87.

[3]- نفس المرجع، ص 87.

[4]- نفس المرجع، ص 87.

❖ البرلمانيون: ينظر البنك الى البرلمانيين، على اعتبارهم ممثلين منتخبين، على كونهم فاعلون رئيسيون في مراعاة آراء المواطنين عند وضع البرامج، وفي تعزيز تحقيي: ق نتائج تنموية مستدامة. ويبرز هذا الاهتمام في المبادرة العالمية التي دشنها البنك للبرلمانيين الشباب، والتي تضم نواة من البرلمانيين المؤثرين الملتزمين بالتصدي للتحديات الإنمائية العالمية.

❖ الاتحاد الأوروبي: في إطار أولويات التنمية المشتركة، تواصل مجموعة البنك الدولي تعاونها الوثيق مع الاتحاد الأوروبي، حيث شهدت السنة المالية 2025، تعزيز هذا التنسيق عبر العمل المشترك على تقييم الاضرار والاحتياجات في أوكرانيا، مع تفعيل دينامية الاستثمار في الجزء التابع للاتحاد الأوروبي في القطاعين العام والخاص. مع الإعلان عن ملائمة الجهود لتوسيع فرص الحصول على الطاقة في افريقيا عبر مبادرة " المهمة300"[1].

المطلب الثاني: انعكاسات برامج البنك الدولي على التنمية

يعمل البنك الدولي وفق برامج تؤطرها العقيدة الليبرالية، ويعتد عليها بدرجة كبيرة في ترسيخ تصوره للاقتصاد والتنمية. وتعتبر برامج التقويم الهيكلي من اهم الاجراءات التي دعا اليها بغية انقاذ الدول المهددة باختلالات اقتصادية وتنموية (الفقرة الأولى). كما يرى البنك الدولي أن الخوصصة وتشجيع الاستثمار الأجنبي يمثلان منطلقا ضروريا لدمج برامج الدولة في اقتصاد السوق، وضمان انخراطها بسلاسة في الاقتصاد العالمي دون حواجز (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: البنك الدولي وسياسة التقويم الهيكلي

مثلت المؤسسات المالية الالية التي استعملتها الليبرالية لتنفيذ برامجها في البلدان النامية، وذلك عبر منطق التقويم وإعادة هيكلة الاقتصاد، وهو ما أطلق عليه برامج التقويم الهيكلي لإعادة إنعاش عملية النمو والتنمية في هذه البلدان، وقد بادرت هذه المؤسسات، وعلى رأسها البنك الدولي، الى تنفيذ هذه البرامج في الدول النامية التي ارتبطت معها باتفاقيات بهدف الخروج من أزمات المديونية والاختلالات الاقتصادية.

ويقصد بالتقويم الهيكلي، أو التعديل الهيكلي، مجموعة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى تعزيز القدرة الإنتاجية للاقتصاد وزيادة درجة مرونته، وتعرف هذه التدابير أيضا بالسياسات الاقتصادية الجزئية، لأن هدفها الأساسي يتمثل في تحسين كفاءة تخصيص الموارد عبر الحد من مختلف التشوهات التي تحد من نجاعة اشتغال الأسواق. ولا يقتصر تأثير هذه الإصلاحات على الجوانب الجزئية والقطاعية فحسب، بل ينصرف ليضم عددا من المتغيرات الشاملة، كأسعار الفائدة، ومستوى الأسعار، وعجز الميزانية، وميزان المعاملات الجارية. وعلى سبيل المثال، يؤدي فرض حواجز على أسعار الفائدة إلى نشوء أسعار فائدة حقيقية سالبة، مما يؤثر سلبا على عوائد الادخار والاستثمار، وعليه يؤثر على وتيرة النمو الاقتصادي.

[1]- نفس المرجع، ص 87.

وفي هذا الإطار، اضطلع البنك الدولي بدور مركزي في دفع الدول النامية على تحويل الملكية العامة نحو الملكية الخاصة، كما مارس تأثيرا كبيرا من أجل اعتماد اقتصاد السوق، مستغلا نفوذه في تقييد حصول الدول المدينة على القروض ما لم تبد استعدادها بقبول برامج التقويم الهيكلي. وتضم هذه البرامج حزمة من الإجراءات، من أهمها[1]:

- تقليص عجز الميزانية عبر خفض الانفاق الحكومي وتقليص الدعم.
- تخفيض قيمة العملة وإقرار سوق حرة للنقد الأجنبي دون رقابة مباشرة من الدول المعنية.
- الحد من الإقراض الحكومي من خلال فرض حواجز من قبل البنك المركزي ووضع سقف للاقتراض الخارجي.
- تحرير التجارة الخارجية عبر تخفيض التعريفات الجمركية والغاء الحواجز الجمركية.
- تبني سياسات لإدارة الطلب تركز على خفض الأجور الحقيقية، خصوصا بالقطاع العام.
- تحرير الأسعار.
- ادخال تعديلات على أسعار الفائدة.

وتسهم سياسة التقويم الهيكلي في تعزيز مرونة الاقتصاد وقدرته على مواجهة الازمات الخارجية والداخلية، مما يساعد على التخفيف من آثارها على معدلات التضخم واختلال ميزان المدفوعات. كما أن ضعف المرونة على المستوى الجزئي يقلص من الأداء العام للاقتصاد الكلي. ومن هنا تظهر أهمية التقويم الهيكلي في دعم قدرة الاقتصاد على تحقيق نمو متوازن ودائم[2].

ويرمي التقويم الهيكلي إلى إزالة التشوهات المترتبة عن السياسات والتشريعات الحكومية، غير أن الاشكال يظهر في كون هذه التشوهات مترابطة وتعمل في آن واحد، الأمر الذي يجعل من الغائها مرة واحدة هو السبيل الأمثل نظريا، لكن هذا التوجه قد يؤثر سلبا على رفاهية المجتمع، لأن الاختلالات التي قد يسببها وكذا طول المدة اللازمة لظهور آثار النمو. قد تشكل ضغوطا تدفع نحو اعتماد إصلاحات تدريجية وفق مخطط زمني واضح، يسعى إلى تقليص التكاليف ونقص التأخير، مع الزامية تحديد أولويات المجالات التي يجب تحريرها للوصول الى اقتصاد السوق.

هذا، وقد انصب النقاش أساسا حول قضية مركزية ترتبط بترتيب الاصلاحات، خصوصا إذا كان ذلك يتطلب تحرير التجارة قبل تحرير سوق رأس المال أو العكس، ناهيك عن موقع اصلاح سوق العمل ضمن منظومة الإصلاحات[3].

وتشير تجارب الدول النامية إلى أن تحرير سوق رأس المال قد ينتج عدم استقرار التدفقات المالية في بعض الفترات، خاصة إذا فتح هذا السوق في ظل استمرار فرض القيود على الأسواق المالية المحلية، كالتحكم في أسعار الفائدة، مما يدفع نحو خروج واسع لرؤوس الأموال، الشيء الذي قد يهدد استقرار نظام سعر الصرف، لا سيما إذا كان مثبتا أو شبه مستقر، ويعرض

---

[1] - Timon Forster and others, « How structural adjustment programs affect inequality : A disaggregated analysis of IMF conditionality, 1980-2014 », SocialScience Research, Berlin Graduate School for Transnational Studies, December 18, 2018, p :31.

[2] – بلقاسم العباس، التثبيت والتصحيح الهيكلي، التصحيح الهيكلي، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 31، يوليوز 2004، ص4.

[3] – نفس المرجع، ص 18.

كذلك النظام المصرفي لمخاطر الأزمات المالية، مما يتطلب اصلاح الأسواق المالية المحلية قبل الشروع في تحرير سوق رأس المال، مع تعزيز النظام المصرفي عبر تجويد آليات الاشراف والاحتراز، كما أظهرت ذلك تجارب التسعينات. وبالنسبة لأسواق الشغل في غالبية الدول النامية، فهي تخضع لقيود تشريعية كثيرة، لكن ضعف الالتزام بتنفيذ هذه التشريعات يقلل من حجم التشوهات المترتبة عنها. ومع ذلك، يظل توقيت اصلاح سوق العمل عنصرا ضروريا في حزمة التقويم الهيكلي. لأن اصلاح هذا الأخير يجب أن يسبق تحرير التجارة الخارجية، بما يسعف عوامل الإنتاج بالانتقال بيسر بين القطاعات سواء القابلة أو الرافضة للتجارة، خصوصا أن اصلاح نظام الأجور له تداعيات مهمة على معدلات التضخم. كما يفترض أن يتزامن اصلاح سوق الشغل مع سياسات التثبيت أو يسبقها. لكن التجارب العملية ابرزت ان اصلاح سوق الشغل غالبا ما يؤجل الى المراحل الأخيرة من الإصلاحات، وذلك لأسباب سياسية مرتبطة بمخاوف ارتفاع البطالة وعدم منح الفرصة لمجموعات الضغط لمعارضة هذه الإصلاحات[1].

وكنموذج للدول التي اعتمدت التقويم الهيكلي، نجد المغرب قد ركز سياسته الاقتصادية على إقرار التوازنات الأساسية كشرط لإيجاد مناخ مناسب لانتعاش النمو الاقتصادي، وأبرز التشخيص أن عجز الميزانية كان السبب الرئيسي لاختلال هذه التوازنات، مما تطلب خفضه عبر سياسة نقدية معقولة وقابلة للتمويل دون الحاجة الى حلول استثنائية. حيث منحت الأولوية لاستقرار الأسعار وإعادة التوازن الخارجي، مع ملائمة تطور وسائل الأداء مع وتيرة النمو الاقتصادي وضمان تمويل مناسب للقطاع الإنتاجي، ناهيك عن التحكم في احتياجات الصرف بما يخلق توزانا في ميزان الاداءات عند مستوى يعادل عدد شهر كاف من الواردات، ويأتي هذا التوجه ضمن برنامج التقويم الهيكلي، حيث يضبط نمو القروض الموجهة للاقتصاد بما يفوق قليلا معدل النمو الاسمي، تماهيا مع تطور النشاط الاقتصادي، كما تدار مديونية الدولة بشكل يعادل بين لجوء الخزينة الى التمويل النقدي وتحقيق الأهداف النقدية وتمويل عجز الميزانية مع احترام الزيادة المحتملة في الموجودات الخارجية والقروض الممنوحة للاقتصاد[2].

ونظرا لارتفاع حاجيات التمويل خلال مرحلة التقويم الهيكلي، استعصى على البنك المركزي التخلي بسرعة عن تأطير القروض. ورغم فعاليته الأولية في ضبط الائتمان. أنتج هذا النظام اختلالات كبيرة، مما دفع بنك المغرب سنة 1985، إلى تبني منهجية أكثر مرونة تراعي أداء كل بنك في تعبئة الادخار القار، وتمويل الصادرات، وتعزيز التغطية البنكية[3]. وخلال هذه الفترة عرفت السياسة النقدية توجها متزايدا نحو استعمال أدوات غير مباشرة، حيث لجأ البنك المركزي بشكل أكبر الى آلية الاحتياطي النقدي إلى جانب أدوات أخرى لتنظيم السيولة، وفي مارس 1985، شرع في الرفع التدريجي لنسبة الاحتياطي النقدي بهدف تجميد فائض السيولة الناتج عن تحسن وضعية ميزان الصرف ولجوء الخزينة الى تمويلات البنك المركزي، وبذلك انتقل معدل الاحتياطي النقدي من 0.5 %سنة 1986 إلى 4 %، تم بلغ 15% سنة 1990، وذلك عبر أربع مراحل متتالية.

---

[1]- نفس المرجع، ص 18.

[2]- عبد اللطيف الجوهري، تجربة السياسة النقدية في المملكة المغربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004، ص12-13.

[3]- نفس المرجع، ص 13.

وفي نفس التوجه، تم اعماد التمويلات المباشرة دون وساطة بنكية، من خلال حث الشركات على اللجوء الى سوق الرساميل، وخصوصا سوق أوراق الخزينة التي أنشئ في دجنبر 1986، والذي عرف نموا متواصلا وارتفاعا غير مسبوق في معدل المعاملات، خاصة قبل الغاء نظام تأطير الائتمان[1]. التي شرع المغرب في تنزيلها بداير شهر يناير عام 1991، بسبب النتائج المطمئنة التي تحصل عليها، من جهة، في سياق دعم التوازنات الأساسية، ومن جهة أخرى، في مجال وضع آلية للرقابة غير المباشرة، وفي هذه المناسبات، عرف الطلب على القروض انتعاشا كبيرا كما كان محتملا، زادت في مداه التوقعات التي تتطرق الى انتعاش الاقتصاد جراء انتهاء مرحلة التقويم الهيكلي وعملية جدولة الديون[2].وبعد عشر سنوات من تنفيذ برنامج التقويم الهيكلي، شهدت المؤشرات الاقتصادية الرئيسية انتعاشا، ففي سنة 1993 تراجع معدل التضخم الى 5.2% (ثم وصل في المتوسط إلى 2.9 % خلال الفترة 1994-2000)، و تراجع عجز الحساب الجاري وعجز الميزانية الى 0.7% و 2.0% على التوالي (وبلغا في المتوسط 0.8% و 2.7% خلال المرحلة 1994-2000).، وبلغت احتياطات الصرف الصافية الى ما يقارب حوالي 6 أشهر من الواردات (ووصلت في المتوسط 5 اشهر و17 يوما خلال الفترة 1994-2000). حيث أسهمت هذه التحولات في تثبيت قابلية تحويل الدرهم بالنسبة للعمليات الجارية، وكذا التحرير الشامل للعمليات الجارية الخاصة بالمقيمين (الواردات والصادرات والخدمات)، والتي لم تعد تتطلب ترخيصا من مكتب الصرف. كما تم تحرير عمليات تحويل الرأسمال الأجنبي، لتظل عمليات تحويل الرساميل الخاصة بالمقيمين مقيدة[3].

وعليه، رغم كون برامج التقويم الهيكلي وضفت كآلية لمعالجة الازمات الاقتصادية في الدول المتعثرة، الا أنها افرزت نتائج سلبية عمت جل القطاعات الحيوية، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية. ومع ذلك، تؤكد المؤسسات المالية على فعاليتها في تجويد الأداء الاقتصادي في بعض الدول، ويعزو البنك الدولي تعثر نتائجها الى ضعف التزام الدول بتنفيذها والى عوامل خارجية كالجفاف وشروط التبادل التجاري[4].

الفقرة الثانية، دور البنك الدولي في تكريس عولمة اقتصاد السوق

تقوم رؤية البنك الدولي بشكل جوهري على تخلي الدولة عن ادوارها في القطاعات الاقتصادية لفائدة القطاع الخاص عبر خوصصة المؤسسات العمومية (أولا)، وكذا تشجيع الاستثمارات الأجنبية (ثانيا) لما ينتجه من آثار مباشرة على اقتصادات الدول من أجل بلوغ التنمية.

أولا: الخوصصة وإعادة تأهيل وظائف الدولة

---

[1]- نفس المرجع، ص 14.

[2]- نفس المرجع، ص 15.

[3]- عبد اللطيف الجواهري، " اصلاح نظام الصرف"، اجتماع مشترك بين المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب ولجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين، 17 يناير 2018، ص 9.

[4] -Susan Schadler, How Successful Are IMF-Supported Adjustment Programs ? – Finance & development, June 1996, p : 15. Available at https://bit.ly/32pg18j visited on 27-12-2025 at 11.40.

تنصرف الخوصصة، في مفهومها الواسع، إلى نقل الأنشطة أو الأصول من القطاع العام الى القطاع الخاص، كما تعني إدماج قوى السوق وآليات العرض والطلب والمنافسة داخل الاقتصاد المحلي، وفي الغالب يوظف هذا المصطلح للدلالة على بيع المشارع العمومية الى القطاع الخاص. وتشكل الخوصصة كل عملية نقل للملكية او الإدارة الى الفاعلين الخواص، شريطة بلوغ السيطرة الفعلية والشاملة للقطاع الخاص، وهو ما ينتج عادة عبر انتقال ملكية الأغلبية اليه.

وتعتبر الخوصصة في الاعم آلية أو أداة ضمن برنامج اصلاح اقتصادي عام ومتعدد الأهداف، يروم معالجة الاختلالات الاقتصادية وتجويد الأداء العام للاقتصاد. ومن هذا السياق، غالبا ما يقترن تنفيذ برامج الخوصصة مع تبني إصلاحات موازية ومتكاملة، تسير جميعها في الاتجاه ذاته المبني على تحرير عدد كبير من الأنشطة الاقتصادية ونقلها من القطاع العام الى القطاع الخاص. وعليه فإن الخوصصة تتطلب إحداث تغيرات جوهرية في مفهوم ودور الدولة، سواء في إدارة الاقتصاد أو في مسؤولياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما يقوي حضور ومساهمة القطاع الخاص[1].

ويؤدي اعتماد الخوصصة إلى التحول نحو اقتصاد يعتمد بدرجة أكبر على القطاع الخاص عبر نقل ملكية وإدارة المشاريع العامة الى هذا القطاع، مع تشجيع المنافسة والمبادرات الفردية وتعبئة الموارد الخاصة، وكذا اصلاح الإدارة العمومية. كما تؤثر الخوصصة على الموارد البشرية بسبب اختلاف أساليب تدبير الأنشطة بين القطاعين العام والخاص، مما يتطلب تغييرات في وسائل إدارة القوى العاملة[2].

وفي هذا الصدد، نجد البنك الدولي يدعم الاستعدادات الجارية لتحويل المؤسسات العامة الى القطاع الخاص، عبر المساهمة في توفير الأجواء المناسبة، وتحديد المشترين المحليين، والمساعدة في تيسير عمليات البيع. وفي عدد من الدول النامية، قام البنك بإدارة الأرصدة المالية التي تسعف المشترين المحليين من الحصول على قروض لإصلاح هذه المؤسسات بعد انتقالها الى القطاع الخاص[3]. وعليه، شهدت السنوات الأخيرة، نقاشات كثيرة حول الخوصصة التي دعا لها البنك الدولي والتي عرفت تحولا ملحوظا، إذ اتجهت هذه السياسة صوب اقتصادات الدول النامية بشكل خاص، بسبب الاكراهات والاخفاقات التي صاحبت أجرأتها خلال عقدي الثمانينات والتسعينات[4]. وبناء على ذلك، أضحى الاهتمام منصبا على وجوب إرساء سياسات تمهيدية تضمن توفير الظروف الكفيلة بإنجاح الخوصصة. لذا نهج البنك الدولي مقاربة منفتحة تقوم على تقديم توصيات للحكومات بغية توفير إطار مؤسساتي وتنظيمي أكثر مواءمة، يقوم على تطوير سوق رأسمال بشكل فعال مع ضمان حماية حقوق المستهلكين والعمال

[1]- سعيد علي الزهراني- نبيل عزالدين الطريفي، "الخصخصة والتغيير وأثرها على الموارد البشرية في قطاعات الدولة في إطار رؤية المملكة 2030، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، المجلد5، الاصدار56، 20 يونيو 2024، ص .388.

[2]- نفس المرجع، ص 388.

[3]- ماري شاردي، "تطور القطاع الخاص"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 1988، ص 29.

[4] -Jomo Kwame Sundaram, A Critical Review of Evolving Privatization Debate, In Privatization: Successes and Failures, edited by G. Roland, New York: Columbia University Press, 2008.

على حد سواء، ويعتبر هذا المعطى تحولا جوهريا مقارنة بالموقف السالف الذي عرف انحيازا واضحا ومطلقا لفائدة الخوصصة كما ورد في إطار إجماع واشنطن (Washington consensus).[1]

وبعبارة أخرى، أصبح ضروريا ملائمة سياسات الخوصصة مع الظروف المحلية لكل دولة، وكذا المحافظة على الهدف التقليدي لهذه السياسة، الذي يبرز في رفع مستوى كفاءة المؤسسات العمومية في الدول النامية، إلى جانب تقليص المساعدات الموجهة لمؤسسات الدولة، وعموما، يمكن اعتبار الخوصصة الية فرضتها الازمات الاقتصادية والاجتماعية وانخفاض مستويات التنمية، مما جعل اللجوء اليها أمرا ضروريا، وقد استوعبت المؤسسات المالية الدولية، وعلى رأسها البنك الدولي، هذا المعطى، لتقوم بتعميم تطبيق سياسة الخوصصة في العديد من دول العالم، مع مراعاة خصوصية كل بلد، والحفاظ في نفس الوقت على ثوابت الخوصصة[2].

ثانيا: الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعولمة اقتصاد السوق

يتطلب تناول مفهوم الاستثمار التمييز بين نوعين رئيسيين هما الاستثمار الداخلي (الوطني) والاستثمار الخارجي (الأجنبي)، الذي يتم خارج الحدود الوطنية للمستثمرين. وفي هذا السياق، يتم التركيز على الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه إحدى الركائز الضرورية التي يؤكد عليها البنك الدولي، باعتباره ركيزة محورية في دعم مسارات التنمية الاقتصادية، خصوصا في الدول النامية. وقد عرفته منظمة التعاون والتنمية (OECD) على كونه نوع من أنواع الاستثمار الدولي يسعى من خلاله كيان مقيم في اقتصاد معين (المستثمر المباشر) الى امتلاك مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر)، بما يحقق علاقة طويلة الأمد بين الطرفين، ويمد المستثمر المباشر بدرجة معتبرة من النفوذ في إدارة المؤسسة محل الاستثمار[3]. من جهتها، ترى منظمة التجارة العالمية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يبرز في نشاط يقوم به مستثمر مقيم في بلد المنشأ (البلد الأصلي)، يوظف من خلاله أصوله في بلدان أخرى بقصد إدارتها وتسييرها[4].

---

[1] – مجموعة من التوصيات التي عرفت في ثمانينات القرن الماضي والتي تهم السياسات الاقتصادية للدول النامية وامريكا اللاتينية بوجه خاص، وينصرف مصطلح إجماع واشنطن الى المستوى الكبير الى المستوى الكبير الذي وصل اليه الاتفاق بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووزارة الخزانة الامريكية على تلك التوصيات، إذ شارك الجميع في اعتماد النيوليبرالية كخارطة طريق، والتي اكدت على ان الاعتماد على السوق الحر والحد من مشاركة الدولة هو الطريق لتحقيق التنمية. الرجوع الى:
- Stephen R. Hurt, Washington Consensus, Encyclopedia Britannica, available at: https://bit.ly/2JXuVMM VISITED ON 27/12/2025 AT 20:00.

[2] - Saul Estrin and Adeline Pelltier, **Privatization in Developing Countries**: **What Are the Lessons of Recent Experience?** The World Bank Research Observer, 2018, Published by Oxford University Press on behalf of the International Bank for Reconstruction and Development.

[3] - OECD, third edition of the detailed benchmark of foreign direct investment, Paris, 1999, pages: 07-08.

[4] -Ibid, p :08.

ونظرا للدور المحوري الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم التنمية، قامت الدول النامية بإدراجه ضمن أولويات سياساتها الاقتصادية، وجعلته في قلب استراتيجياتها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، ويأتي هذا التوجه انسجاما مع الأطروحات المؤيدة للاستثمار الأجنبي المباشر والداعية إلى استقطابه والاستفادة من نتائجه الإيجابية، والتي يتصدرها البنك الدولي باعتباره أحد أهم المؤسسات الدولية الداعمة لهذا النوع من الاستثمار. الذي تتجلى أبرز مزاياه فيما يلي[1]:

- المساهمة في تعزيز تمويل الاقتصاد الوطني خصوصا في ظل ضعف معدلات الادخار الداخلي.
- نقل الخبرات التقنية والتكنولوجية.
- دعم تطوير الإنتاج الوطني وتحسين قدرته التنافسية في الأسواق المحلية والدولية.
- المساهمة في توفير العملة الصعبة.
- المساعدة في الحد من أعباء المديونية الخارجية. وخلق فرص الشغل، ورفع مستويات الأجور.
- تشجيع الاستثمار في التعليم وبناء رأس مال بشري مؤهل
- دعم الأمن الغذائي والتنمية الزراعية.

وفي هذا الإطار، يضطلع البنك الدولي بدور فعال في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر عبر تهيئة جو استثماري مناسب، وتبديد مخاوف المستثمرين، ووضع آليات مؤسساتية وقانونية لتسوية الخلافات، بما يضمن تدفق الاستثمارات نحو الدول النامية ويسهم في تحقيق التنمية المستدامة. وعليه، تم خلق مؤسستين ساهمتا في دعم الاستثمار الأجنبي المباشر كما دعمتا البناء التنظيمي للبنك في مجال الاستثمار وهما:

أ- **المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ICSID**[2] : يوفر إطارا مؤسسيا مختصا في تقديم آليات التوفيق والوساطة والتحكيم لتسوية منازعات الاستثمار، بما يكفل معالجة الخلافات بين أطرافها بناء على أسس قانونية وإجرائية معترف بها عالميا.

ب- **الوكالة الدولية لضمان الاستثمار MIGA**[3]: ترمي الي تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو البلدان النامية، وذلك عبر توفير ضمانات تحمي المستثمرين من المخاطر غير التجارية، بما يسهم في تقوية أجواء الاستثمار وتثمين جهود التنمية الاقتصادية.

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرا ضروريا في تحقيق سياسات الخوصصة، فهو يعمل في إطار منظومة شاملة تتأقلم مع توجهات البنك الدولي وتنسجم مع مسار نقل الملكية من القطاع العام الى الخاص. ويسهم في تجاوز القيود والاختلالات النظامية التي تعرقل النمو الاقتصادي والتنمية، من خلال ما يوفره من رأسمال أجنبي يسمح للاقتصادات الوطنية الانخراط في

[1] - Jean-Eric Aubert, promoting innovation in developing countries: a conceptual framework, World Bank Institute, July 2004, p: 23-25.

[2] - التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية 2024، تسريع الأثر، تعبئة الاستثمارات على نطاق واسع، ص 15.

[3] - نفس المرجع، ص 15.

الشبكات التجارية والتكنولوجية والمالية للاقتصاد الدولي. وقد ارتفعت أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد الدولي، خصوصا في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة التي جعلت العديد من الدول النامية تعتمد عليها بشكل كبير نظرا لمحدودية مواردها الداخلية وضعف المدخرات والاحتياطات المحلية.

وفي ذات السياق، وفرت مجموعة البنك الدولي ملايير الدولارات لحساب المؤسسات الخاصة كاستثمارات المحفظة[1] للسنة المالية 2025، تم توظيفها كما هو مبين في الجدول التالي:

الإجمالي	90.644	%100
حسب الصناعات		
الأسواق المالية	32.504	%36
البنية التحتية	12.859	%14
تمويل التجارة	8.305	%9
صناديق الاستثمار	7.900	%9
الصناعات التحويلية	7.615	%8
السياحة وتجارة التجزئة والعقارات	6.478	%7
الصناعات الزراعية والغابات	5.438	%6
الاتصالات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيا	4.574	%5
الصحة، والتعليم، وعلوم الحياة	4.041	%4
الموارد الطبيعية	0.930	%1
حسب المناطق[2]		
افريقيا	19.684	%22
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	19.677	%22
شرق آسيا والمحيط الهادي	13.433	%15
جنوب آسيا	12.140	%13
أوروبا	9.276	%10

[1]- تعرف استثمارات المحفظة (port folio exposure) بأنها مجموع: أ- ارتباطات الإقراض المتعلقة باستثمارات المؤسسة في الديون، ب – القيمة السوقية المعادلة لاستثمارات المؤسسة في أسهم رأس المال، ج – اجمالي ارتباطات الاستثمار في أسهم رأس المال غير المدفوعة.

[2]- باستثناء حصص البلدان المنفردة من المشروعات الإقليمية والدولية.

آسيا الوسطى وتركيا	6.992	%8
على الصعيد العالمي	6.831	%8
الشرق الأوسط	2.611	%3
حسب المنتجات		
القروض[1]	65.473	%72.2
مساهمات في أسهم رأس المال[2]	10.088	%17.7
الضمانات	8.737	%9.6
منتجات إدارة المخاطر	0.360	%0.4

الجدول 2: اجمالي استثمارات المحفظة في السنة المالية 2025[3]

المبحث الثاني: مواكبة البنك الدولي للتحول في مفهوم التنمية

عرف مفهوم التنمية تحولا كبيرا، نظرا للعديد من المتغيرات التي شهدها العالم، وفي إطار مواكبة البنك الدولي لهذا التحول في مفهوم التنمية سنعمل على بسط نظرة هذه المؤسسة السابقة لمفهوم التنمية (المطلب الأول) لنتطرق في (المطلب الثاني) لمعنى التنمية المستدامة ضمن المقاربات الاستراتيجية للبنك الدولي.

المطلب الأول: رؤية البنك الدولي السابقة للتنمية

مر مفهوم التنمية تاريخيا بمرحلتين مفصليتين، إذ تم في البداية مقاربته في إطار اقتصادي صرف، حيث اقتصر الاهتمام على البعد الاقتصادي دون إعطاء أهمية كافية لبقية المجالات الأخرى. وقد تزامنت هذه المرحلة مع انتقال البنك الدولي، بعد إعادة إعمار أوروبا، إلى تبني التنمية كهدف محوري لسياساته، مع التركيز على تعظيم الاستفادة من المكاسب التي أفرزتها التنمية الاقتصادية (الفقرة الأولى)، لكن تنامي الوعي بترابط البعد الاقتصادي مع أبعاد أخرى، وخصوصا البعد الاجتماعي، أدى الى الانتقال نحو تصور أكثر شمولا للتنمية، تمثل في اعتماد مفهوم التنمية البشرية بوصفه إطارا بديلا وأكثر اتساعا (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: دور البنك الدولي في دعم التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية هي عبارة عن أحد المعايير الاقتصادية المعتمدة على التكنولوجيا، للانتقال من حالة اقتصادية إلى أخرى جديدة، من اجل تجويده، كالانتقال من حالة الاقتصاد الزراعي إلى الصناعي، أو الانتقال من الاقتصاد التجاري إلى

[1] – تضم مستخلصات أنواع القروض وأشباه القروض.

[2] – تضم مستخلصات أنواع أسهم رأس المال وأشباه أسهم رأس المال.

[3] – التقرير السنوي لمجموعة البنك الدولي 2025، مرجع سابق، ص 113.

التجاري المبني على التكنولوجيا[1]. وتعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية الرامية إلى تقوية نمو اقتصاد الدول، وذلك عبر تطبيق العديد من البرامج التطويرية، التي تجعلها أكثر تقدما وتطورا، مما يؤثر على المجتمع تأثيرا إيجابيا، بواسطة تنفيذ مجموعة من السياسات الاقتصادية الناجحة [2].

ويكمن الهدف من التنمية الاقتصادية محليا في تقوية الإمكانات الاقتصادية للمجالات الترابية المعنية بما يسمح بتحسين آفاقها الاقتصادية والارتقاء بجودة الحياة لصالح جميع المؤثرين والسكان. وتشكل هذه التنمية مسارا تكامليا تتشارك فيه جهود القطاع العام وقطاع الأعمال والجهات غير الحكومية ضمن سياق تعاوني يرمي إلى تهيئة مناخ مناسب للنمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل، ويغدو نجاح أي مجتمع محلي، في ظل السياق الراهن، منوطا بمدى قدرته على التكيف مع استراتيجيات اقتصاد السوق على المستويات المحلية والوطنية والدولية.

وتعتمد المجتمعات المحلية، في هذا الصدد، على برامج التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية المحلية بغية تقوية القاعدة الاقتصادية للمجال، وتحسين ظروف الاستثمار، مع رفع الإنتاجية، وتعزيز القدرة التنافسية للمقاولات المحلية وأصحاب المشاريع واليد العاملة. كما ترتبط قدرة هذه المجتمعات على تجويد سبل الحياة، وخلق فرص اقتصادية جديدة، ومكافحة الفقر، بمدى استيعابها لمراحل ووسائل التنمية الاقتصادية المحلية، وتبنيها مقاربة استراتيجية قادرة على مسايرة اقتصاد سوق يعيش تحولات سريعة وتنافسية متزايدة[3].

وفي نفس السياق، أكد الرئيس السابق لمجموعة البنك الدولي، (جيم يونغ كيم)، أن سعي المجموعة لبلوغ هدفين هامين ويتمثل الأول في القضاء على الفقر المدقع أما الثاني فيركز على تعزيز الرخاء المشترك بحلول عام 2030، غير أن هشاشة الاقتصاد العالمي وتباطؤ النمو تجعل تحقيق هذه الأهداف الطموحة أكثر تعقيدا، خصوصا مع صعوبة الوصول إلى الفئات الأكثر فقرا[4]. مع احتمال ظهور تحديات إضافية تقوض جهود الحد من الفقر، إذ يعتبر انتشار الصراعات وعدم الاستقرار السياسي من أبرز هذه المخاطر، لما تخلفه من آثار سلبية مباشرة في ارتفاع معدلات الفقر وعرقلة مسارات التنمية على المدى الطويل. مما يشكل أعباء بشرية واقتصادية خطيرة يصعب التعرف على حجمها. ورغم كل هذه الإكراهات يظل التفاؤل موجودا لبلوغ الهدفين المنشودين، شريطة تعزيز التعاون المستمر والمنظم بين مجموعة البنك الدولي والدول الأعضاء البالغ عددها 188 دولة، بالإضافة الى باقي

[1] -economic development, «Business», Dictionary, Retrieved, Edited 2-01-2017.

[2] - economic development, "Cambridge. Dictionary, Retrieved, Edited 02-01-2017.

[3] – مجموعة البنك الدولي، التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي: دليل أولي لوضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط عمل التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي، ص 2، انظر الموقع: https://documents.albankaldawli.org/ar/publication/documents-reports
تاريخ الزيارة 2026/01/2 على الساعة 17:30.

[4] – البنك الدولي، التقرير السنوي 2013،"2030 انهاء الفقر المدقع، تعزيز الرخاء المشترك، الموقع: Ihttps://www.worldbank.org
تاريخ الزيارة 2026/01/15، على الساعة18:36.

الشركاء الدوليين[1]. وفي نفس الصدد، قام البنك الدولي منذ عام 1947، بتمويل أكثر من 12 ألف مشروع إنمائي بواسطة القروض والمنح والاعتمادات الميسرة[2].

ويعتمد تمويل البنك الدولي أساسا على نوعين من العمليات وهما: عمليات الاستثمار، التي تقوم على تمويل البنية التحتية المادية والاجتماعية بهدف الحد من الفقر وبلوغ التنمية المستدامة، وعمليات تمويل سياسات التنمية، التي تقدم مساعدات مالية سريعة لدعم الإصلاحات الاقتصادية والقطاعية وفق البرامج المحلية للدول المستفيدة [3].

وتختلف آليات القروض التي يمنحها البنك الدولي للإنشاء والتعمير بين قروض المشروعات، وقروض البرامج المخصصة لحالات الطوارئ، وقروض التأقلم الهيكلي والقطاعي، والتي ترتبط بدرجات متفاوتة من الشروط وترمي إلى تصحيح الاختلالات الاقتصادية، وتثمين السياسات العامة[4]. كما توفر المؤسسة الدولية للتنمية قروضا واعتمادات ميسرة للدول الفقيرة بشروط تفضيلية، تسهم في تمويل القطاعات الرئيسية وتعزيز توجهات التنمية الاقتصادية المستدامة وتوفر سنويا ما بين 6 و 9 مليارات دولار لأكثر دول العالم فقرا[5]. كما تساند مجموعة البنك الدولي عبر ترسانة متكاملة ترمي إلى تعزيز توفير فرص العمل والتشغيل. وتكمن الغاية الاستراتيجية للمجموعة في دعم الدول على بناء قطاعات خاصة نشطة وقادرة على تحويل معدلات النمو الاقتصادي إلى وظائف فعلية على المستوى المحلي، وليس عبر نقل فرص العمل من اقتصادات الدول المتقدمة، بل عبر خلقها داخل المناطق والمجتمعات التي يعيش فيها السكان. ويتحقق ذلك عبر التركيز على قطاعات مركزية تضم البنية التحتية، وخصوصا الطاقة، والصناعات الزراعية، والرعاية الصحية، والسياحة، والصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة، إذ بإمكان هذه القطاعات مجتمعة استحداث ملايين فرص العمل، لفائدة حتى خريجي التعليم العالي والتكوين المهني[6].

وفي هذا السياق، اشتغلت المجموعة على تعزيز دورها المؤسسي عبر تبسيط الإجراءات الإدارية، وكذا تقليص مستويات البيروقراطية، بالإضافة الى تسريع وتيرة المصادقة على المشاريع، بما يسعف البلدان في الحصول على الدعم الكافي في الوقت المناسب. لكن نجاح أجندة خلق فرص العمل يبقى رهينا بتكاثف الجهود، إذ ينبغي على الحكومات سد ثغرات الاستثمار وتجويد

---

[1]- نفس المرجع، ص 2.

[2] -Albank aldawli, Retrieved December 01, 2022, Available at, https ://www.albankaldawli.org/ar/what-we.do.

[3]- البنك الدولي، التقرير السنوي 2003، "دليل البرلمانيين الى البنك الدولي"، 2005، ص 28.

[4] -Obaidat Yassin, Assessment of The World Bank Group's Role in financing Sustainable Development in Low- Income (sub-saharan Africa Case Study), Majester's theses, Algeria: Farhat Abbas university of setif, 2012, p100.

[5] - Jamal Mohamed Ahmed, Ibrahim EL Sayed, Encyclopedia of Finance (International Finance), Egypt: university Education House, 2016, p86.

[6]- مجموعة البنك الدولي، "خلق الوظائف وتنمية الاقتصادات"، التقرير السنوي لعام 2025.

الأطر السياسية التي تعرقل حاليا فرص النمو والتشغيل، في حين يراهن على القطاع الخاص لتوجيه استثماراته نحو المبادرات التي تمنح أولوية واضحة لخلق فرص الشغل[1].

ومن خلال تعبئة الشراكات على الصعيد الدولي، يمكن المساهمة في خلق قطاعات خاصة دينامية داخل اقتصادات الدول النامية، قادرة على توفير وظائف مناسبة، وتقوية سوق العمل، مع دعم مسارات التنمية المستدامة.

أما بالنسبة للدول المتوسطة الدخل فإنها تقف عند نقطة حاسمة، فهي تتمتع بقدرتها على جذب التمويل والاستثمارات بشروط مناسبة، وغالبا ما تطلب من مؤسسات التنمية دعما تقنيا يتجاوز حاجتها إلى القروض. ومع ذلك، تظل هذه البلدان تواجه إكراهات إنمائية جوهرية، خصوصا في مجال توفير الخدمات الاجتماعية وتطوير البنية التحتية الأساسية. وعلى الرغم من أن الجزء الأهم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية يتركز في الدول المتوسطة الدخل، فإن هذه التدفقات تبقى معرضة للتقلبات وعدم الاستقرار. ويظهر التحدي أمام مجموعة البنك الدولي في تصميم وتقديم حزمة تنافسية من الحلول الإنمائية الموجهة تحديدا لاحتياجات هذه الدول، تربط بين التمويل والخدمات المصممة حسب الطلب[2].

وفي هذا الصدد، تضيف الوكالة الدولية لضمان الاستثمار عنصرا هاما إلى مجموعة الحلول التي تقدمها مجموعة البنك الدولي إلى الدول المتوسطة الدخل، إذ غالبا ما تجذب هذه الدول استثمارات كبيرة ومعقدة تقوم على إجراءات تعاقدية مع جهات حكومية محلية أو إقليمية. وقد تتعرض هذه الجهات، لمخاطر متنوعة تؤثر في استمرارية تلك الاستثمارات[3].

الفقرة الثانية: دور البنك الدولي في تحقيق التنمية البشرية

ظهر مفهوم التنمية البشرية ضمن الدعوى إلى تكثيف التعاون الدولي بين الشعوب، وخصوصا عقب خروج الدول التي شاركت في الحرب العالمية الثانية عام 1945 مثقلة بآثار الدمار البشري والاقتصادي الكبير، لاسيما الدول التي تعرضت لخسائر جسيمة. وفي هذا الإطار، سعت الجهود الدولية إلى إشراك الدول النامية في الاقتصاد العالمي بعد حصولها على الاستقلال، وذلك بغية تجاوز آثار الحرب وتحقيق مسالك تنموية أكثر شمولا واستدامة[4].

وبالرجوع إلى مقدمة الإعلان العالمي عن الحق في التنمية الذي نشر عام 1986، نجد أن التنمية البشرية تعني: " أنها عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية كاملة ترمي إل التحسين الدائم لرفاهية السكان بأسرهم، والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشيطة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها"[5]. حيث أصبح من المسلم به علميا، أنه لا يمكن تصور أي نمو اقتصادي أو استدامة مالم يقترن من حيث الكم والنوع، بنمو بشري مواكب له. فأي تنمية اقتصادية أحادية البعد،

---

[1]- نفس المرجع.

[2]- مجموعة البنك الدولي، التقرير السنوي 2008، ص 13.

[3]- نفس المرجع، ص 13.

[4]- عبد الحميد عبد الدائم المنصوري، " التنمية البشرية: استجلاء مفهومها، واستنباط أهميتها، وتحديد أهم معوقات واكراهات نجاحها"، مجلة الاكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 13 ديسمبر 201، ص 10.

[5]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية العربية لعام 2002، ص 13.

تهمل الاستثمار في الإنسان، تضل قاصرة ويحكم عليها بالفشل وعدم الجدوى في ظل غياب التنمية البشرية، ومن هذه الزاوية، تبرز الأهمية الجوهرية للتنمية البشرية في إرساء مقومات تنمية شاملة ومتوازنة، تقوم على توطيد مشاركة الأفراد تدريجيا في العمل التنموي، وتحويلهم إلى فاعلين اجتماعيين منخرطين في برامج التغيير.

وبالوقوف على واقع أهداف التنمية البشرية التي تمت الإشارة إلى بعض جوانبها نظريا، يمكن التأكد على أن قدرة الإنسان على الانفتاح والتفاعل مع محيطه تشكل عاملا حاسما في النهوض بذاته، بما يسمح بإحداث تحولات اقتصادية واجتماعية إيجابية. ويتم إنجاز ذلك عبر بناء إمكانات داخلية عند الفرد، وترسيخ قناعات مشجعة على العمل والإنتاج، بما يضمن الاستجابة لمتطلبات التنمية. وعليه، تدفع الضرورة الى اعتماد سياسات قائمة على التخطيط والتكوين المستمر وتنمية المهارات والطاقات البشرية بشكل فعال، باعتبارها رهانا رئيسيا لإنجاح التنمية المستدامة والشاملة[1].

وعليه، اتسع مفهوم التنمية البشرية ليضم مجالات مختلفة، كالتنمية الإدارية والسياسية والثقافية، حيث يعتبر الإنسان القاسم المشترك والمحور الرئيسي في جميع هذه المجالات. وانطلاقا من ذلك، يمثل منهج التنمية البشرية الركيزة الرئيسية التي يعتمد عليها صناع القرار لتوفير الأجواء الملائمة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ودفع عجلة المجتمع في مسار التقدم والازدهار والرقي، وباعتبار أن الإنسان هو القلب النابض للحياة المجتمعية، ومنظمها وقائدها ومطورها ومجددها، فإن جوهر التنمية يبرز في تنمية الإنسان ذاته داخل مجتمعه، بجميع أبعاده الاقتصادية والسياسية والثقافية[2].

وعطفا على ما سلف، نجد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تقف اليوم عند مفترق طرق تاريخي، إذ تتسم بتنوع اقتصادي واجتماعي وسياسي واسع، لكنها في نفس الوقت تعاني من مظاهر هشاشة مستمرة. ففي عدد كبير من دول المنطقة، لا تزال مؤشرات التنمية البشرية قارة أو أخذة في التراجع، في حين ترتفع أوجه عدم المساواة. وفي ظل عالم يعيش تغيرات متسارعة، تفرض هذه التحديات تفكير جريء في كيفية الاستثمار في شعوب المنطقة، مع الإسراع بتنفيذ الإصلاحات اللازمة في النظم التي توجه هذه الاستثمارات[3].

ورغم هذه التحديات، تبرز مؤشرات تدعو إلى التفاؤل. فقد عملت دول المنطقة على تعزيز ركائز رأس المال البشري من خلال توسيع فرص التعليم، وتحسين جودة الخدمات، والاستفادة من الأدوات الرقمية. إلا أن هذه الجهود غالبا ما تواجه قيودا هيكلية، كالضغط على المالية العامة، وعدم الاستقرار السياسي، والتحديات المناخية، واختلالات سوق العمل. وعلى الرغم من تحقيق تقدم ملموس في بعض المجالات، فإنه ظل غير متكافئ، مما يعني أن التحدي لا يكمن فقط في زيادة حجم الاستثمار، بل في تجويد نوعيته، من خلال ربطه بإصلاحات الحوكمة وتعزيز المؤسسات وتبني التمويل الدائم.

وتعيد الاتجاهات العالمية الكبرى تشكيل أنواع الحياة وطرق التعلم والعمل. فالمنطقة تشهد تحولات ديموغرافية متواصلة، فبعض أجزائها تتمتع بفرص ديموغرافية واعدة، في حين تواجه أجزاء أخرى تزايدا تدريجيا في معدلات الشيخوخة. كما يؤدي تغير

[1] – عبد الحميد عبد الدائم المنصوري، مرجع سابق، ص 15.

[2] – عبد الحميد عبد الدائم المنصوري، مرجع سابق، ص 12.

[3] – مجموعة البنك الدولي، " تبني التغيير وتشكيله، التنمية البشرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مرحلة التطور"، غشت 2025، ص 6.

المناخ إلى تفاقم ندرة المياه، وارتفاع موجات الحر الشديد، وتآكل السواحل، بما يهدد سبل العيش ويقوض أسس رأس المال البشري. وفي نفس الوقت، تحمل التطورات التكنولوجية، وخصوصا الرقمنة والذكاء الاصطناعي، مخاطر مواكبة الركب، إلى جانب فرص حقيقية لتحقيق قفزات نوعية نحو اقتصادات أكثر تنافسية وشمولا. ولم تعد هذه التحولات مجرد تحديات مستقبلية، بل أضحت واقعا معاشا يتقاطع مع النزاعات، وإكراهات الديون، والتحديات الاجتماعية المتجذرة[1].

وفي ظل تفاقم هذه المعوقات وغيرها، تسعى مجموعة البنك الدولي إلى استحداث مقاربات أكثر فاعلية لتعزيز مستوى الدعم المقدم للبلدان، بما يسمح بتحسين الاستجابة للأزمات، وعكس الاتجاه التنازلي الحاد لمعدلات النمو الاقتصادي، فضلا عن الإسهام في الحد من الفقر وتعزيز التنمية البشرية. وفي هذا الصدد، تعمل المجموعة بشكل وثيق مع الحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، وسائر الفاعلين، من أجل وضع رؤية أكثر تكاملا وترسيخ رسالتها الرامية إلى الارتقاء بجودة وفعالية المساعدات الممنوحة في عالم يتسم بتسارع وتيرة التحول. وفي المحصلة، يرجى أن تسهم هذه الجهود في تحقيق معدلات نمو أكثر استدامة وشمولا وقدرة على الصمود، ومواكبة لمتطلبات مرحلة جديدة من مسار التنمية[2].

إن الاستفادة من الفرص التي تتيحها هذه التحولات الكبرى تتطلب مؤسسات قادرة على الاستجابة والصمود، وخاضعة للمساءلة، وتعمل بدرجة عالية من الشفافية، وتعتمد على البيانات في صنع القرار. كما يتطلب الأمر تمتين التنسيق بين أنظمة التنمية البشرية، ومواءمة التعليم والصحة والحماية الاجتماعية مع احتياجات سوق العمل، وتوسيع نطاق الابتكار، خصوصا في مجال تقديم الخدمات الرقمية، إلى جانب إنشاء منصات شاملة للحوار حول السياسات العامة. ويظل إصلاح الحوكمة هو الآلية المناسبة التي تضمن تحويل الاستثمارات إلى تحسينات ملموسة وحقيقية في حياة الناس.

وفي ذات السياق، شهدت السنة المالية 2025، مواصلة مجموعة البنك الدولي ممارساتها المطبقة في جميع مشروعات الأشغال المدنية وبرامج التنمية البشرية، وذلك عبر تقديم المساعدات الفنية للبلدان الشريكة، وفي إطار الشراكة مع قطاع الممارسات العالمية للنقل، تم إجراء تقييما لجهود امتدت على مدى 7 سنوات ضمن إدارة مخاطر الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي على مستوى محفظة مشروعات النقل، ومن أجل استخلاص العبر المستقاة، وتبادل الخبرات، وصياغة توصيات كفيلة بدعم العمليات المستقبلية وتعزيز التحسينات الاستراتيجية. وعلى الصعيد الداخلي، تواصل تطوير المعرفة وتعزيز الوعي المؤسسي بممارسات الوقاية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، عبر تنظيم دورات تدريبية متخصصة لفائدة موظفي إطار العمل البيئي والاجتماعي والخبراء القطاعيين، أما على الصعيد الخارجي، فتستمر في عقد اجتماعات فنية وقيادية دورية ضمن مجموعة عمل المؤسسات المالية متعددة الأطراف المعنية بهذه القضايا، مع المشاركة الهادفة في آليات التنسيق مع مختلف الأطراف ذات الصلة[3].

---

[1]- نفس المرجع، ص 6.

[2]- مجموعة البنك الدولي، "حقبة جديدة في مجال التنمية"، التقرير السنوي لعام 2023، ص 10.

[3]-مجموعة البنك الدولي، " خلق الوظائف وتنمية الاقتصادات" التقرير السنوي لمجموعة البنك الدولي 2025، ص 49.

ومن بين جميع المشروعات السياسية التي تواجهها الدول، تبرز مهمة صياغة السياسات وبناء المؤسسات كفرصة ومسؤولية تتمحور حول الإنسان، وتترسخ في التنمية البشرية، وتسترشد بحقوق الإنسان وحماية الكوكب. وهي مؤسسات قادرة على التحرر من مأزق التقاعس، والاستجابة الفضلى لاحتياجات البشر، بما يعزز تمكينهم من مؤسسات قادرة على التحرر من الجمود والعقلية الربحية الضيقة التي تحسب المكاسب على حساب الآخرين، فتحدث تغييرا في ذواتهم وأنماط تفكيرهم.

وعندما يشعر الأفراد بأن لديهم حرية واسعة لمعرفة هوياتهم المتعددة والمتداخلة، وعندما يغلب الحوار العقلاني الذي يركز على القضايا الكبرى عوض الخطابات العاطفية المشحونة التي تستغل المظالم الجماعية، وعندما يلتقي الناس بعضهم ببعض بدلا من الانعزال والتغريد كل بمعزل عن الآخر، فإن ذلك لا يزيد فقط من فرصهم في السعي نحو أهدافهم، بل يقوي أيضا قدرتهم على الوصول إلى التسويات والتعاون من أجل غايات مشتركة تدعم تحقيق الأهداف الفردية[1].

هذه هي الحلقة الإيجابية التي تطمح إليها رؤية إنمائية حكيمة، والتي يهدف تقرير التنمية البشرية 2023-2024 إلى ترسيخها من خلال جعل الولاية على الذات محورا رئيسيا لها. وعندئذ ينحسر المأزق العالمي أمام موجة من التعاون تمتد لتشمل إتاحة المنافع العامة العالمية، حتى في ظل استمرار تباين التفضيلات، وهو تباين علينا أن نتوقعه ونقر باستمراره. فالاختلافات، في واقع الأمر، تمثل عاملا مشجعا للتنمية البشرية، كما أشارت إلى ذلك تقارير التنمية البشرية السابقة.

فالتنوع، بجميع أشكاله، ضروري لاستكشاف الطريق عبر طبقات عدم اليقين المتجددة والمتفاعلة. وبوسعنا أن نحقق أفضل مما نحن عليه الآن، ونستطيع كذلك أن نفعل الكثير. وما علينا إلا أن نتحرك[2].

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة ضمن مقاربات البنك الدولي الاستراتيجية

رغم البداية الخافتة لظهور مفهوم التنمية المستدامة خلال سبعينيات القرن الماضي، فإن التحول الحقيقي نحو تأكيده كمفهوم مرجعي لم يتحقق إلا في الثمانينات، حيث عرفت سنة 1980، تقديم الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة تصورا مبدئيا للتنمية المستدامة، أكد فيه على وجوب التكامل العضوي بين المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما يمكن من تجويد شروط الحياة وتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية وواجبات الوقاية الإيكولوجية. وقد تعزز هذا التوجه بالتعريف الكلاسيكي الذي أصدره تقرير برونتلاند عام 1987، والذي ربط بين تلبية حاجيات الحاضر وضمان حقوق الأجيال القادمة. هذا وقد برز البعد البيئي كعنصر جوهري منذ مؤتمر ستوكهولم لعام 1972، قبل أن يصبح المفهوم مرجعية أممية مع قمة ريو دي جانيرو عام 1992. حيث أكدت تقارير البنك الدولي لاحقا عدم فاعلية النماذج التنموية المدمرة للموارد الطبيعية، مما دفع نحو تبني نموذج تنموي جديد يقوم على التكامل بين الكفاءة الاقتصادية، والاستدامة البيئية (الفقرة الأولى)، والعدالة الاجتماعية، والديموقراطية (الفقرة الثانية).

[1]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2024/2023، لمحة عامة، الخروج من المأزق، صورة التعاون في عالم الاستقطاب، 2024، ص 24.

[2]- نفس المرجع، ص 24.

الفقرة الأولى: الاقتصاد وحماية البيئة كأولويات التنمية المستدامة

يركز البنك الدولي على الاقتصاد والبيئة كدعامتين رئيستين للتنمية المستدامة، مؤكدا دور النمو الاقتصادي، من خلال ما أصدره من تقارير ودراسات متعددة في إحداث آثار إيجابية مباشرة على مختلف مكونات الدولة (أولا) وكذا أهمية البعد البيئي كحق إنساني لا غنى عنه لبلوغ التنمية الشاملة، حيث أكد البنك الدولي هذا التوجه، ليكون أول الجهات الدولية التي دعت إلى دمج الاعتبارات البيئية ضمن سياسات التنمية (ثانيا).

أولا: مكانة الاقتصاد المحورية في مقاربات البنك الدولي للتنمية المستدامة

تعددت تعاريف التنمية المستدامة، نظرا لاختلاف السياقات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين البلدان. ويعتبر تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الصادر عام 1987[1] المرجع الأساسي في تأطير هذا المفهوم. إذ عرف التنمية المستدامة بأنها عملية إشباع حاجيات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. ويؤكد هذا التعريف على التماسك بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية، وعلى أن تفشي الفقر والظلم يشكل أرضية صلبة لبروز أزمات تنموية وبيئية متفاقمة. وعلى هذا الأساس فإن بلوغ التنمية المستدامة يتطلب ضمان الحاجيات الضرورية للجميع، وتكافؤ الفرص، بما يسمح بتجويد ظروف العيش وتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة[2].

وفي هذا السياق، انتقل البنك الدولي من التركيز الحصري على إعادة الإعمار إلى اعتماد مقاربة تنموية شاملة، تقوم على دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ذات الوقت. بما يكفل تلبية حاجيات الإنسان الأساسية وتحقيق الرفاهية له. ولم تبقى مختزلة في النمو الاقتصادي فحسب، بل أضحت تعتمد على الإنسان باعتباره الغاية والوسيلة في العملية التنموية. هذا، وقد تأسست تدخلات البنك الدولي على مجموعة من المبادئ الأساسية، نجد في مقدمتها مبدأ تفادي الحرمان المطلق لجميع شعوب العالم. والعمل على الحد من الفقر وتحسين مستويات العيش. كما أعطى البنك أهمية بالغة لتعزيز تكافؤ الفرص بين الأفراد والجماعات[3]، باعتباره شرطا جوهريا لبلوغ تنمية عادلة وشاملة.

وعليه، يضطلع البنك الدولي بدور عملي في دعم مسار تحقيق التنمية المستدامة وخصوصا في الدول النامية، وذلك باعتماد حزمة من السياسات والإجراءات التمويلية التي يتم تنفيذها عبر أقاليم جغرافية متنوعة في بلدان العالم الثالث. وفي هذا الإطار، وافق البنك الدولي على تقديم قروض بقيمة 16.7 مليار دولار لفائدة دول شرق وجنوب إفريقيا، بهدف ضمان الأمن الغذائي، وبناء القدرة على الصمود في مواجهة التغيرات المناخية، وتشجيع التنمية الرقمية، فضلا عن دعم المبادرات الخاصة بالنساء والفتيات[4].

---

[1]- تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، تحت رقم A/42/227، المؤرخ في 05 غشت 1987، ص 39.

[2]- نفس المرجع، ص 39.

[3]- تقرير البنك الدولي 2018، مرجع سابق، ص 23.

[4]- البنك الدولي، " حقبة جديدة في مجال التنمية: التقرير السنوي لعام 2023، ص 16-17.

وبالنسبة لمنطقتي وسط وغرب إفريقيا، فقد وصلت قيمة التمويلات التي تمت الموافقة عليها حوالي 12 مليار دولار، خصص ما يناهز نصفها للبلدان التي تعيش ظروف الصراعات والهشاشة والعنف. كما شملت تدخلات البنك دعم إصلاح أنظمة الحوكمة، وتحسين تقديم الخدمات الأساسية، وتوفير فرص عمل مناسبة، وتقوية رأس المال البشري، ناهيك عن انقاد الأرواح ودعم سبل العيش الكريم[1].

وفي سياق متصل، حظيت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باهتمام البنك الدولي، وإن كان بمستويات أقل مقارنة بالقارة الإفريقية، حيث تمت الموافقة على قروض بقيمة 5.2 مليار دولار خصصت لإنجاز عدد من الأهداف التنموية، من أهمها دعم الفئات الأكثر فقرا واحتياجا، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وكذا دعم التأقلم مع تغيرات المناخ[2].

ثانيا: مكانة البيئة في مقاربات البنك الدولي للتنمية المستدامة

ترتكز التنمية المستدامة على حماية الموارد الطبيعية الضرورية للإنتاج الغذائي، وخاصة الأراضي الزراعية والمياه، عبر ترشيد استخدامها وتحسين كفاءتها واعتماد تكنولوجيات زراعية متطورة. كما ترمي إلى صيانة الموارد المائية وضمان توفرها بشكل دائم، باعتبارها عنصرا حاسما للصحة والتنمية الاقتصادية. إضافة إلى ذلك، تسعى التنمية المستدامة إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي من خلال حماية الموائل الطبيعية، وإبطاء وتيرة الانقراض، والحد من تدهور النظم الإيكولوجية، بما يضمن استمرارية الموارد الطبيعية وحقوق الأجيال القادمة. لذا تعمل التنمية المستدامة على تجنب إحداث تغيرات جذرية أو غير قابلة للانعكاس في البيئة العالمية، لما ينتجه ذلك من آثار بعيدة المدى على توازن النظم الطبيعية وإمكانات الأجيال المقبلة[3]. ويضم ذلك الحد من الظواهر البيئية الخطيرة، كارتفاع مستوى سطح البحر، واختلال أنماط التساقطات المطرية، وتغير الغطاء النباتي، وتزايد التعرض للأشعة فوق البنفسجية، وهي جميعها عوامل من شأنها خفض الفرص المتاحة أمام الأجيال المستقبلية. كما تهدف التنمية المستدامة إلى الحيلولة دون زعزعت استقرار المناخ العالمي، أو الحاق أضرار بالنظم الجغرافية والبيولوجية، أو التسبب في تدهور طبقة الأوزون الواقية للأرض بسبب أنشطة البشر غير الرشيدة. وتبرز في هذا الاتجاه إشكالية الغازات الدفينة، التي يؤدي احتباسها في الغلاف الجوي إلى ارتفاع درجات الحرارة، وما يعرف بظاهرة الاحتباس الحراري[4].

وعليه، تعتبر كل من مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار أول مؤسستين إنمائيتين تبنتا أسلوبا مرحليا للإجراءات التصحيحية، بالإضافة إلى اعتماد مقاربة واضحة للتخارج المسؤول، وهو ما ساعد في وضع معايير جديدة ترمي إلى بلوغ توازن منهجي بين المساءلة والاستدامة وتقوية الأثر التنموي لاستثمارات القطاع الخاص. ويقدم هذا التوجه إطارا منظما لمعالجة الأضرار والآثار البيئية والاجتماعية المتمخضة عن المشروعات التي تحظى بدعم المؤسستين، إذ يركز على أهداف الوقاية والتأهب، وضمان توفير سبل الانتصاف، والدعم القوي لتنفيذ الإجراءات التصحيحية.

---

[1]- نفس المرجع، ص 20-21.

[2]- نفس المرجع، ص 26-27.

[3]- عبيرات مقدم وبلخضرعبدالقادر، " الطاقة وثلوث البيئة والمشاكل البيئية العالمية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 7، سطيف، 2007، ص 48.

[4]- نفس المرجع، ص 48.

كما يعزز التوجه المعتمد تحليل وإدارة القضايا البيئية والاجتماعية طيلة مدة حياة المشروع، بما في ذلك مرحلة التخارج، بالشكل الذي يضمن استمرار اعتبارات الاستدامة وعدم انقطاعها عند انتهاء التدخل التمويلي. وفي هذا السياق، أطلقت مؤسسة التمويل الدولية عملية مراجعة شاملة ومتعددة السنوات لإطارها الخاص، والذي يشمل معايير الأداء البيئية والاجتماعية، وسياسة الاستدامة، وسياسة إتاحة الوصول إلى المعلومات[1].

ومن المتوقع، بعد تحديث هذا الإطار، أن يصبح أكثر اتساقا مع حجم وتعقيد محفظة مشروعات القطاع الخاص، ومع اختلاف الأدوات المالية لمجموعة البنك الدولي، فضلا عن كونه أكثر قدرة على مواجهة المخاطر البيئية والاجتماعية المستجدة والمعوقات العالمية المتصاعدة. وفي ظل السعي إلى تحقيق التناسق والتكامل بين أطر الاستدامة لدى مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، ستعمل المؤسستان على تأكيد تعاونهما الوثيق خلال مختلف فترات المراجعة والتجديد. كما يمنح هذا المسار فرصة هامة لاستكشاف مزيد من الملائمة بين المتطلبات البيئية والاجتماعية المعتمدة على مستوى مجموعة البنك الدولي[2].

الفقرة الثانية: الديموقراطية والسلم الاجتماعي دعامات التنمية المستدامة

يرى البنك الدولي أن تحقيق التنمية المستدامة يرتبط ارتباطا وثيقا بمستوى الديموقراطية السائدة، إذ تسهم هذه الأخيرة في بناء مجتمع تحكمه مؤسسات فاعلة وأنظمة حكيمة تنهض على الشفافية وتحد من مظاهر الفساد، وتعزز في ذات الوقت التعاون بين مختلف شرائح المجتمع (أولا). ومن جهة أخرى، يؤكد البنك الدولي على أن تجاوز حالات الهشاشة والصراعات وبناء السلام يعد شرطا مركزيا لبلوغ التنمية المستدامة، مما يجعل من السلم الاجتماعي أحد أهم ركائزها (ثانيا)، حيث إن غيابه يحد إمكانات تحقيق التنمية وضمان استدامتها.

أولا: الديموقراطية من منظور البنك الدولي

تشكل الديموقراطية دعامة رئيسية للمجتمع الحديث، إذ تعتبر الإطار الضامن لتحقيق السلم والأمن الاجتماعيين القائمتين على التوافق العام بين جميع مكونات المجتمع. وفي سياق التوجه الليبرالي، الذي يعد البنك الدولي إحدى الآليات الضرورية المؤيدة له والمساهمة في تركيزه ونشره، ينظر إلى النظام الرأسمالي على أنه القاعدة القادرة على توفير الشروط المطلوبة لتعزيز الحرية والديموقراطية. ولتوضيح طبيعة العلاقة بين التنمية والديموقراطية، يمكن الاعتماد على الدراسة التي نشرتها جامعة كامبريدج سنة 2010 للباحثين إنجلهارت وويلزل (Inglehqrt-welzel)، التي استنتجت أن بلوغ مستوى معين من التنمية لا يؤدي بالضرورة إلى الديموقراطية بشكل تلقائي، بل إن التنمية تسهم في تعزيزها من خلال إحداث تحولات اجتماعية وثقافية تؤثر في السلوك الإنساني. وعليه، فالتنمية تؤدي إلى الديموقراطية متى أنتجت تغيرات بنيوية، من قبيل اتساع قاعدة السكان المتعلمين وبروز قيم التعبير عن الذات ويعتبر التحول الثقافي عاملا حاسما في ظهور الديموقراطية واستمرارها، إذ يدفع الفئات المتعلمة والمثقفة إلى

[1]–التقرير السنوي لمجموعة البنك الدولي، مرجع سابق، ص 85.

[2]– نفس المرجع، ص 85.

المطالبة بتعميق توجهات التنمية والسمو بمستوياتها في مختلف القطاعات، مما يبرز الطابع التفاعلي والعلاقة المتبادلة بين التنمية والديموقراطية[1].

واستنادا إلى توجهات البنك الدولي، يمكن القول إنه عمل على ابراز الأهمية الجوهرية للديموقراطية عبر إعلانه نهاية مفهوم "العالم الثالث"، في إشارة إلى التغيرات العميقة التي عرفها النظام الدولي المعاصر. فالنظام العالمي الراهن، الذي يتسم بتعدد الأقطاب، يقوم على أساس الاعتماد المتبادل والتعددية وتعزيز قيم الديموقراطية، مما جعل التصنيفات التقليدية، كالتقسيم إلى عالم أول وعالم ثالث، أو ثنائية المانحين والملتمسين، تصنيفات غير مناسبة لفهم الواقع الدولي الحديث، وقد شكل هذا السياق محاولة جادة لتجاوز التناقضات القديمة التي قيدت الإطار المفاهيمي الكلاسيكي للتنمية[2]، وهو ما يمكن اعتباره من بين أهم الإعلانات في تاريخ البنك الدولي التي أظهرت اهتمامه المتزايد بتقييم المساواة والتنمية.

ولم يقتصر دور البنك الدولي على هذا المستوى الخطابي، بل تعداه إلى الدعوة الصريحة إلى دمقرطة التنمية، لكونها مجال تخصصه ومحورا يتقاطع مع جل لحقوق المدنية والاجتماعية. وتنصرف دمقرطة التنمية، وفق تصور البنك إلى اعتماد مقاربات منفتحة في تصميم وتنفيذ برامج ممارسة الأعمال، تنهض على مبادئ الشفافية والفعالية، والتعلم من التجارب السالفة، وتشجيع الابتكار، وقد تجسد هذا التوجه عمليا عبر مبادرة البيانات المفتوحة التي أطلقها البنك الدولي، والتي تسمح بالوصول إلى جميع بياناته بلغات متعددة، بما يسهل استفادة الباحثين والمهتمين بقضايا التنمية في مختلف أنحاء العالم.

كما تقوم دمقرطة التنمية على اعتماد آليات جديدة في البحث وإنتاج المعرفة، عبر إنشاء منصات معرفية تسعف الفاعلين من خارج البنك الدولي في الانخراط في قضايا تنموية محورية، كالتشغيل، والأمن الغذائي، والنمو الأخضر. وفي ذات السياق، يقصد بدمقرطة التنمية أيضا ابتكار مناهج جديدة لتحقيق النتائج التنموية المرجوة، وربطها بعمليات تقييم مستمرة، ويتجلى هذا البعد بوضوح من خلال إشراك منظمات المجتمع المدني، التي تسهم في توفير المعلومات، ونقل ردود الفعل، وتحريك آليات المساعدة. ومن ثم، يعمل البنك الدولي على تطوير شركات متزايدة مع منظمات المجتمع المدني، على اعتبارها أداة ضرورية لدعم المساءلة الاجتماعية وتجويد فعالية السياسات التنموية.[3]

ثانيا: السلم الاجتماعي من منظور البنك الدولي

لا يختلف اثنان حول الأهمية الكبرى للسلم الاجتماعي وضرورته في استقرار المجتمعات الإنسانية، فلو أجري استطلاع رأي أو استفتاء عام داخل أي مجتمع، لما وجد من يفضل الحروب أو يؤيد النزاعات الداخلية. غير أن السلم الاجتماعي لا يتحقق

[1] -Ronald Inglehart and Christian Welzel, Development And Democracy, Published by Cambridge University Press, 2010 p: 116-119, Available at https://bit.ly/2Ld7Aat visited on25/01/2026 at 11:30 pm.

[2]-Zoellick Robert, The End of the Third World? Modernising Multilateralism for a Multipolar World? Woodrow Wilson Centre for International Scholars, 2010, p: 1-3.

[3] -World Bank, annual meetings of the boards of governors, summary proceedings, Washington D.C, 2011, P:06-07.

بمجرد القناعة النظرية أو رفع الشعارات، بل يقوم على مجموعة من المقومات والأسس التي لا غنى عنها، كما أن الفتن والصراعات تنشأ لأسباب ودوافع لا يمكن درؤها إلا بتجاوزها ومعالجتها معالجة واقعية.

وعطفا على ما سبق، فإن مسألة السلم الاجتماعي ترتبط ارتباطا وثيقا بواقع الحياة الاجتماعية، وطبيعة العلاقات المنظمة بين السلطة والفئات المكونة للمجتمع، أكثر مما ترتبط بمجرد الرغبة أو التوافق اللفظي. ويعد من أهم مقومات السلم الاجتماعي ما يلي:

- وجود سلطة ونظام فاعلين.
- ترسيخ مبادئ العدل و المساواة.
- ضمان الحقوق والمصالح المشروعة لمختلف فئات المجتمع.[1]

وفي نفس الصدد، تعمل مجموعة البنك الدولي بتعاون مع منظمة العمل الدولية على تركيز مبدأ الحماية الاجتماعية الشاملة، عبر توسيع مجال سياسات وإجراءات الحماية الاجتماعية على الصعيد الدولي، وذلك ضمن الجهود الدولية الساعية إلى مكافحة الفقر والحد من تزايد عدم المساواة في توزيع الدخل. وتبرز هذه الشراكة توجها دوليا متناميا حول تبني الحماية الاجتماعية كوسيلة جوهرية لتعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة.

ويحظى البنك الدولي بدعم مالي وفني من عدد مهم من الحكومات والمؤسسات الدولية، من بينها حكومات أستراليا والدانمارك والنرويج والسويد وروسيا والمملكة المتحدة، ناهيك عن مؤسسة بيل وميليندا غيتس، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومؤسسة جيرالد وهنريتا راوٹهورس (GHR)، ومؤسسة يو بي إس أوبتيموس وذلك في سياق البرنامج المتكامل للاستجابة الاجتماعية السريعة والحماية الاجتماعية التكيفية والديناميكية. ويرمي هذا البرنامج إلى توفير موارد تحفيزية تسعف الدول المنخفضة الدخل في بناء نظم فعالة للحماية الاجتماعية وسوق الشغل، بما يزكي جاهزيتها للتعامل مع الأزمات المستقبلية. وقد أسهم البرنامج حتى الآن، في تمويل أكثر من 380 نشاطا فيما يناهز 100 دولة، بإجمالي دعم مالي بلغ نحو 141 مليون دولار[2].

وعليه، تضطلع الشراكة المعنية بالشمول الاقتصادي، الذي يتخذ مقرها من البنك الدولي بدور مركزي في تجويد مستويات الدخل وتعزيز الأصول الإنتاجية للشرائح الأشد فقرا والأكثر هشاشة، وذلك عبر تخطيط وتنفيذ برامج للشمول الاقتصادي على المستوى الدولي، بالإضافة إلى المساهمة في تطوير ممارسات مبنية على الحجج يمكن للدول والمؤسسات الوطنية والدولية تكييفها استنادا للخصوصيات المحلية.[3] كما تشكل مبادرة شراكة المعرفة للهجرة والتنمية منصة معرفية عالمية متعددة الاختصاصات، تسعى إلى إنتاج وتجميع المعلومات المعنية بقضايا الهجرة والتنمية، بما يتيح لصناع السياسات في دول المصدر

---

[1]- حسن بن موسى الصفار، "السلم الاجتماعي: مقوماته وحمايته"، دار الساقي- إنجلترا- لندن، 2002، الطبعة الأولى، ص 39.

[2]- مجموعة البنك الدولي، الحماية الاجتماعية، 01-04-2024، انظر الموقع:
https://www.albankaldawli.org/ar/topic/socialprotection/overview/4
تاريخ الزيارة 27-01-2026 على الساعة 10:45.

[3]- نفس المرجع.

والاستقبال والعبور الاستفادة من هذه المعارف في رسم سياسات أكثر نضجا واستجابة للإكراهات المعاصرة المرتبطة بحركية السكان[1].

واستنادا إلى ما سبق، تظهر الحاجة إلى تقديم إرشادات واضحة لواضعي السياسات العامة تساعدهم على تجاوز المزالق التي قد تحد من نجاعة أنظمة الحماية الاجتماعية. وعليه أصبح ضروريا، أن تتجه الدولي إلى اعتماد أنظمة شاملة للحماية الاجتماعية، في ظل تزايد توقعات التعرض للأزمات الاقتصادية والاجتماعية. ويرجع ذلك إلى تأثير مجموعة من التحولات البنيوية طويلة الأمد، كتغير طبيعة العمل، والتحولات الديموغرافية، وتسارع آثار التغير المناخي، إضافة إلى أوضاع الصراعات والهشاشة، التي باتت تعيد تشكيل الاقتصادات والمجتمعات على نطاق دولي.[2]

ولبلوغ هذه الغاية، تم تحديد خمس مجالات استراتيجية رئيسية يجب التركيز عليها وهي:

- ضرورة بلورة رؤية طويلة الأمد لقطاع الحماية الاجتماعية.
- توسيع نطاق التغطية الصحية الفعلية للحماية الاجتماعية.
- وضع برامج قادرة على الصمود والتكيف مع الأزمات.
- توسيع وتحسين برامج الشمول الاقتصادي وسوق الشغل.
- وجوب توفير رصيد مالي أوسع للإنفاق على الحماية الاجتماعية.

إن العمل المتكامل ضمن هذه المجالات يمنح الدول فرص حقيقية للاستفادة من تجارب الماضي، ووضع مقاربة جديدة تقوم على التزام طويل الأمد بتعزيز الحماية الاجتماعية وتطويرها بناء على الأدلة والشواهد، بما يسهم في تحويل مفهوم السلم الاجتماعي الشامل من إطار نظري إلى واقع عملي معاش، بدعم من التعاون الدولي والشراكات متعددة الأطراف.

خاتمة:

بناء على ما تم تناوله، يمكن القول بأن البنك الدولي يشكل مؤسسة محورية ذات تأثير كبير في بنية الاقتصاد الدولي، وذلك عبر تخصصه العميق في مجال التنمية، وقد برز هذا الدور بوضوح من خلال قدرته على مسايرة التحولات التي عرفها النظام الاقتصادي العالمي وتغيرات العلاقات الدولية، إذ انتقل، بعد استنفاد أهداف نشأته المرتبطة بإعادة إعمار أوروبا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، إلى التخصص في المجال التنموي، ليصبح بذلك أهم مؤسسة تنموية على الصعيد الدولي. مشكلا بذلك مرجعا رئيسيا تعتمد عليه الدول المتقدمة والنامية على حد سواء في بناء اقتصاداتها وتسريع وتيرة التنمية، وقد تعزز هذا الدور من خلال تطوير هيكله التنظيمي، وتوسيع شراكاته الدولية، واستقطاب خبرات عالية الكفاءة. مما أسهم في بلورة رؤية استباقية للبنك الدولي

[1]- نفس المرجع.

[2]- ميكال روتكوفسكي، " شق طريق نحو الحماية الاجتماعية الشاملة"، مدونات البنك الدولي، 29-09-2022. الرجوع إلى الموقع: https://blogs.worldbank.org/ar/voices/shq-tryq-nhw-alhmayt-alshamlt.
تاريخ الزيارة 27-01-2026 على الساعة 11:00.

بشأن قضايا التنمية، مكنته من لعب دور ريادي في تأطير المفاهيم المرجعية للتنمية الاقتصادية والبشرية والمستدامة، ووضع خطط وبرامج متكاملة وواضحة تراعي الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والأمنية لكل دولة. ورغم الانتقادات المتعلقة بفشل بعض التجارب، يظل البنك الدولي فاعلا لا غنى عنه، ما يفرض على الدول التعامل معه بوعي واستثمار خبراته بما يخدم خصوصياتها وأهدافها التنموية.

لائحة المراجع:

❖ لائحة المراجع باللغة العربية:

1- الكتب والمقالات:

❖ وسام نعمت إبراهيم السعدي، " مؤسسة التنمية الدولية"، البنك الدولي التأطيري البنيوي والتطور قي الوظائف والمهام، دراسة قانونية دولية في ظل أحكام التنظيم الدولي المعاصر، سلسلة منشورات، مركز البحوث القانونية، ك 13، 2022.

❖ بلقاسم العباس، التثبيت والتصحيح الهيكلي، التصحيح الهيكلي، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 31، يوليوز 2004.

❖ سعيد علي الزهراني- نبيل عزالدين الطريفي، "الخصخصة والتغيير وأثرها على الموارد البشرية في قطاعات الدولة في إطار رؤية المملكة 2030، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، المجلد5، الاصدار56، 20 يونيو 2024.

❖ ماري شاردي، "تطور القطاع الخاص"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 1988.

❖ عبد الحميد عبد الدائم المنصوري، " التنمية البشرية: استجلاء مفهومها، واستنباط أهميتها، وتحديد أهم معوقات واكراهات نجاحها"، مجلة الاكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 13 ديسمبر 2017.

❖ عبيرات مقدم وبلخضرعبدالقادر، " الطاقة وثلوث البيئة والمشاكل البيئية العالمية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 7، سطيف، 2007.

❖ حسن بن موسى الصفار، "السلم الاجتماعي: مقوماته وحمايته"، دار الساقي- إنجلترا- لندن، الطبعة الأولى، 2002.

❖ عبد اللطيف الجوهري، تجربة السياسة النقدية في المملكة المغربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004.

❖ عبد اللطيف الجواهري، " اصلاح نظام الصرف"، اجتماع مشترك بين المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب ولجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين، 17 يناير 2018.

❖ ميكال روتكوفسكي، " شق طريق نحو الحماية الاجتماعية الشاملة"، مدونات البنك الدولي، 29-09-2022.

2- تقارير:

- البنك الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المؤسسة الدولية للتنمية، مجموعة البنك الدولي، التقرير السنوي لعام2018، واشنطن، 2018.
- التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية 2024، تسريع الأثر، تعبئة الاستثمارات على نطاق واسع.
- مجموعة البنك الدولي، التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي: دليل أولي لوضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط عمل التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي.

- البنك الدولي، التقرير السنوي 2013،"2030 انهاء الفقر المدقع، تعزيز الرخاء المشترك.
- مجموعة البنك الدولي، التقرير السنوي 2008.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية العربية لعام 2002.
- مجموعة البنك الدولي، "حقبة جديدة في مجال التنمية"، التقرير السنوي لعام 2023.
- مجموعة البنك الدولي، " خلق الوظائف وتنمية الاقتصادات" التقرير السنوي لمجموعة البنك الدولي 2025.
- مجموعة البنك الدولي، " تبني التغيير وتشكيله، التنمية البشرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مرحلة التطور"، غشت 2025.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2024/2023، لمحة عامة، الخروج من المأزق، صورة التعاون في عالم الاستقطاب، 2024.
- البنك الدولي، التقرير السنوي 2003، "دليل البرلمانيين الى البنك الدولي"، 2005.
- تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، تحت رقم A/42/227، المؤرخ في 05 غشت 1987.

3–الاتفاقيات:

- ميثاق الأمم المتحدة

4–المواقع الالكترونية باللغة العربية:

- **الموقع الرسمي لمؤسسة التمويل الدولية:** https://www.ifc.org/
- **الموقع الرسمي للمؤسسة الدولية للتنمية:** https://ida.albankaldawli.org/
- **الموقع الرسمي للبنك الدولي:** https://bit.ly/2XATQgk

لائحة المراجع باللغات الأجنبية:

1– Books and articles:

- Timon Forster and others, « How structural adjustment programs affect inequality : A disaggregated analysis of IMF conditionality, 1980-2014 », Social Science Research, Berlin Graduate School for Transnational Studies, December 18, 2018.
- Jomo Kwame Sundaram, A Critical Review of Evolving Privatization Debate, In Privatization: Successes and Failures, edited by G. Roland, New York: Columbia University Press, 2008.

- Saul Estrin and Adeline Pelltier, Privatization in Developing Countries: What Are the Lessons of Recent Experience? The World Bank Research Observer, 2018, Published by Oxford University Press on behalf of the International Bank for Reconstruction and Development.
- Jean-Eric Aubert, promoting innovation in developing countries: a conceptual framework, World Bank Institute, July 2004.
- Obaidat Yassin, Assessment of The World Bank Group's Role in financing Sustainable Development in Low- Income (sub-saharan Africa Case Study), Majester's theses, Algeria: Farhat Abbas university of setif, 2012.
- Jamal Mohamed Ahmed, Ibrahim EL Sayed, Encyclopedia of Finance (International Finance), Egypt: university Education House, 2016.
- Zoellick Robert, The End of the Third World? Modernising Multilateralism for a Multipolar World? Woodrow Wilson Centre for International Scholars, 2010.

2- Reports:

- See: Independent Evaluation Group (2011). World Bank Progress in Harmonization and Alignment in Low- Income Countries (PDF) (Report). World Bank Group. Archived from the original (PDF) on 9 June 2013. Retrieved 14 July 2012.
- - OECD, third edition of the detailed benchmark of foreign direct investment, Paris, 1999.
- World Bank, annual meetings of the boards of governors, summary proceedings, Washington D.C, 2011.

3- Agreements:.

- Specialized Agency relationship agreement IBRD and UN.

4- Websites:

❖ The IMF-World Bank Concordat (SM/89/54, REV.1) March 31, 1989, Available at https://bit.ly/2XQQ4it

❖ Susan Schadler, How Successful Are IMF-Supported Adjustment Programs ? – Finance & development, June 1996,. Available at https://bit.ly/32pg18j visited on 27-12-2025

❖ Stephen R. Hurt, Washington Consensus, Encyclopedia Britannica, available at: https://bit.ly/2JXuVMM VISITED ON 27/12/2025

❖ Albank aldawli, Retrieved December 01, 2022, Available at, https ://www.albankaldawli.org/ar/

❖ Ronald Inglehart and Christian Welzel, Development And Democracy, Published by Cambridg University Press, 2010 p: 116-119, Available at https://bit.ly/2Ld7Aat